منظمـــة الأمـم المتحـدة للانمـاء الصنـاعـي

تقـــريـــر
مجلـس الانمـاء الصنـاعـي
عـن
أعمـالـه في دورتـه التـاسعـة

٢ نيسـان / ابريـل ـ ٢ أيـار / مـايو ١٩٧٥

الجمعيـــة العامـــة

الوثـائق الرسمية : الدورة الثلاثون
الملحق رقم ١٦ (A/10016)

الأمـــم المتحـدة

منظمـــة الأمـم المتحـدة للانمـاء الصنـاعـي

تقـــريـــر
مجلـس الانمـاء الصنـاعـى
عـن
أعمـالـه في دورتـه التـاسعـة

٢ نيسـان / ابريـل ـ ٢ أيـار / مـايو ١٩٧٥

الجمعيـــة العامـــة

الوثائق الرسمية : الدورة الثلاثون

الملحق رقم ١٦ (A/10016)

الأمـم المتحـدة

نيـويورك، ١٩٧٥

ملاحظـــــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحـدة من حروف وأرقـــام .
ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائـق
الامم المتحـدة

المحتويـــات

	الفقـــرة	الصفحـــة
ايضـــاح		هـ
مقدمـــة		١
الفصـــل الأول : تنظـيم الـدورة	١ — ١٥	٢
الفصـــل الثاني : تقرير اللجنة الدائمة عن دورتهـــا الخامسـة	١٦ — ١٧	٦
الفصـــل الثالث : تقرير المدير التنفيذى واستعراض موجز لأنشطة ١٩٧٤	١٨ — ٥٧	٧
الفصـــل الرابع : متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العـام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانمـاء الصناعـي	٥٨ — ١٠٦	١٤
الفصـــل الخامس : الميزانية البرنامجية لفترة السنتـين ١٩٧٦—١٩٧٧ والخطة المتوسطـة الأجل للفترة ١٩٧٦—١٩٧٩	١٠٧ — ١٤٨	٢٢
الفصـــل السادس : المسائل التنظيمية والماليـة	١٤٩ — ١٧٥	٣٠
الفصـــل السابـع : المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكوميـة الدولية والمنظمات غير الحكومية	١٧٦ — ١٨٠	٣٥
الفصـــل الثامـن : ادماج المرأة في الانماء	١٨١ — ١٨٤	٣٦
الفصـــل التاسـع : جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الانماء الصناعي والدورتـين السادسة والسابعة للجنة الدائمـة	١٨٥ — ١٨٧	٣٧
الفصـــل العاشر : مواعيد وأماكن انعقاد الدورة العاشـرة لمجلس الانماء الصناعي والدورتـين السادسة والسابعة للجنـة الدائمـة	١٨٨ — ١٨٩	٤٠
الفصل الحادى عشر : ادراج غرينادا في قائمة الـدول جـيم وغينيا — بيساو في قائمة الدول ألـف المرفقتين بقرار الجمعية العامـة ٢١٥٢ (د—٢١)	١٩٠ — ١٩١	٤١

		الفقـــرة	الصفحـــة
الفصـل الثاني عشر	: النظر في تقرير الدورة التاسعـــة	١٩٢ — ١٩٦	٤٢
الفصل الثالث عشـر	: اختتام دورة المجلس التاسعـــة	١٩٧	٤٣

المرفقـــات

المرفـــق الأول	: القرارات المتخذة من قبل مجلـــس الانماء الصناعي في دورته التاسعـــة	٤٤
المرفـــق الثاني	: قائمـة بالوثائـق السابقة للـدورة ، المقدمة الى مجلس الانماء الاقتصادى للنظر فيها في دورته التاسعة ...	٤٩

ايضـــــــاح

الفقرات التي ترد تحت سطورها خطوط ، في هذا التقريـــر ، تمثل اتفاق آراء أو استنتاجا انتهى اليه مجلس الانماء الصناعي .

مقدمـــــة

يرفع طيا تقرير مجلس الانماء الصناعي التابع لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي عـــن دورته التاسعة ، الى الجمعية العامة طبقا لقرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د — ٢١) المتخذ في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٦ .

وقد عقدت الدورة التاسعة للمجلس في نيوى هوفبيرغ ، بفيينا ، في الفترة الممتدة مـــن ٢١ نيسان /ابريل الى ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ . وعقدت الدورة الخامسة للجنة الدائمة أيضا في فيينا من ٣ الى ١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ ومن ٢٠ الى ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٥ . وأثنـــاء دورتها الخامسة ، عملت اللجنة الدائمة كذلك بوصفها لجنة تحضيرية حكومية دولية للمؤتمر العـــام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٥٢ (د — ٢٧) المتخذ في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٢ . وقد أجاز المجلس التقرير الحالي * في جلســته ١٨٣ ، المعقودة في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ .

---

* صدر سابقا تحت الرمز ID/B/156 .

الفصل الاول

تنظيم الدورة

١ - عقد مجلس الانماء الصناعي دورته التاسعة في امانة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، بفيينا ، في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٥.

٢ - وافتتح الدورة السيد جورج فرناندينى (بيرو) ، رئيس الدورة الثامنة ، الذى عمل كرئيس للدورة التاسعة ريثما يتم انتخاب الرئيس الجديد .

٣ - وفي بيانه الافتتاحي (انظر ID/B/SR.166 ، الفقرات ١ - ٥) ، شكر الرئيس بالنيابة الوفود والامانة على تعاونهم وأعرب عن امتنانه لانعقاد المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في بلاده . وأكد على أهمية اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي (A/10112 ، المرفق ، الفصل الرابع) ، وأشار الى الاتفاق العام حول حاجة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى تغيير هيكلي . ورأى أن الأهمية التي حققتها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي من خلال المؤتمر العام الثاني قد جعلت من المحتم تحويل المنظمة الى وكالة متخصصة . وأعرب عن اقتناعه بأن منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي أشد الهيئات حزما وأكثرها أهمية في تحقيق الانماء الاقتصادى داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة . وفي الختام ، حث على أنه ينبغي ، فيما يتعلق بالانماء الصناعي ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، أن يكون موقف البلدان محكوما باعتبارات فنية لا بالنواحي السياسية ، وناشد كافة الوفود أن يتصرفوا في اطار الحدود التي يفرضها الهدف المشترك .

العضوية والحضور

٤ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الاعضاء في المجلس : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اسبانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ؛ اندونيسيا ، اوروغواى ، ايران ، ايطاليا ، البرازيل ، بلجيكا ، بولندا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، رومانيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السويد ، سويسرا ، الصين ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، كوبا ، الكويت ، ماليزيا ، المكسيك ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

٥ - وارسلت الدول التالية الأعضاء في الامم المتحدة أو الاعضاء في الوكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراقبين عنها لحضور المؤتمر : استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، ايرلندا ، باكستان ، البرتغال ، بلغاريا ، بنما ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية

كوريا ، الدانمرك ، زائير ، السنغال ، السودان ، شيلي ، عمان ، غواتيمالا ، الكرسي الرسولي ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، لبنان ، المملكة العربية السعودية ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

٦ — ومثلت في الدورة الهيئات التالية التابعة للامم المتحدة : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٧ — وبعثت الوكالات المتخصصة التالية بممثلين عنها : منظمة العمل الدولية ، منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الصحة العالمية ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية . وأرسلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا ممثلا عنها .

٨ — وحضر الدورة مراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية : المجموعة الاقتصادية الاوربية ، المجلس الحكومي الدولي للبلدان المصدرة للنحاس ، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، المصرف الاوروبي للاستثمارات ، منظمة انماء حوض نهر السنغال ، المنظمة الاسيوية للكفاية الانتاجية ، منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين ، منظمة الوحدة الافريقية .

٩ — وحضر الدورة مراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية : الاتحاد التعاوني الدولي ، الاتحاد الدولي للتحكم الالي ، الاتحاد العالمي للعمل ، اتحاد النقابات العالمي ، الاتحاد المسيحي الدولي لمديري الاعمال التجارية ، جمعية الصناعات الكيماوية ، الرابطة الدولية لحماية الملكية الصناعية ، الرابطة الدولية لكيمياء الحبوب ، رابطة مؤسسات انماء التمويل في امريكا اللاتينية ، الغرفة التجارية الدولية ، المجلس الدولي للادارة العلمية ، المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين ، المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال .

انتخاب أعضاء المكتب

١٠ — وفقا للمادة ١٨ من النظام الداخلي ، انتخب المجلس بالاجماع ، في الجلسة ١٦٦ ، المعقودة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للدورة التاسعة :

الرئيس : السيد دومترو انينيو (رومانيا)

نواب الرئيس : السيد حسن علي دباغ (الكويت)

السيد جلمان روتيهيندا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

السيد كارل وولف (النمسا)

المقرر : السيد جوان مانويل كيرشنبوم (الارجنتين)

١١ — أدلى رئيس الدورة التاسعة عقب انتخابه ببيان أمام المجلس ، (أنظر ID/B/SR.166 ، الفقرات ٩ — ١٣) ، أكد فيه الضرورة الملحة لبذل الجهود لانشاء نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد . ورأى أن من الأساسي ، في هذا الصدد ، العمل على تغيير هيكل النظام الاقتصادي العالمي ووضع الاساس لعلاقات اقتصادية دولية من نوع جديد ، قائمة على المساواه في الحقوق ،

والعدالة ، والمنفعة المتبادلة . وأعرب عن اعتقاده بأن من الضروري أيضا وضع برنامج خـــاص يؤدي بمرور الوقت ، الى رأب الفجوات الاقتصادية والتقنية القائمة بين البلدان وتحقيق التقـــدم المعجل للبلدان الاقل حظا من النمو . وفي هذا الصدد ، تستطيع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي بل يتعين عليها أن تلعب دورا هاما في اعداد هذا النوع من البرنامج وتنفيذه .

وثائق التفويـــض

١٢ — وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي لمجلس الانماء الصناعي ، قام أعضـــاء مكتب الدورة التاسعة للمجلس بفحص وثائق تفويض الوفود القادمة لحضور الدورة الراهنة ووجدوهـــا مستوفية الشروط . وقدم أعضاء المكتب تقريرا بهذا المعنى الى المجلس ، الذي وافق على التقريـــر في جلسته ١٨١ المعقودة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥ .

جدول الاعمال

١٣ — في الجلسة ١٦٦ ، نظر المجلس في جدول أعماله المؤقت (ID/B/146) ، واقترحت تعديلات مختلفة على جدول الأعمال المؤقت من قبل الاعضاء الحاضرين ، واعتمد جدول الاعمال التالـــي ، بعد تعديله :

١ — افتتاح الدورة .

٢ — انتخاب اعضاء المكتب .

٣ — اعتماد جدول الاعمال .

٤ — تقرير اللجنة الدائمة عن دورتها الخامسة .

٥ — تقرير المدير التنفيذي واستعراض موجز لانشطة ١٩٧٤ .

٦ — متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي .

٧ — الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ .

٨ — الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ .

٩ — المسائل التنظيمية والمالية .

١٠ — المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .

١١ — جدول الاعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الانماء الصناعي والدورتيـــن السادسة والسابعة للجنة الدائمة .

١٢ — مواعيد وأماكن انعقاد الدورة العاشرة لمجلس الانماء الصناعي والدورتين السادسة والسابعة للجنة الدائمة .

١٣ — اعتماد تقرير الدورة التاسعة .

١٤ — استمع المجلس في الجلسة ١٨٠ ، المعقودة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، الى خطاب من الامين العام للامم المتحدة (انظر ID/B/SR.180 ، الفقرات ١ — ١٣) . وأشار الامين العام في بيانه الى الناحية الهامة ذات الاهتمام المشترك التي اسفر عنها المؤتمر العام الثاني . فقد اتضح عدم وجود أى اعتراض ، من حيث المبدأ ، على الاتجاه العام للتغيير الذى ينبغي أن يسير فيه الاقتصاد العالمي . وكانت الخلافات تدور حول وسائل وضع نظام اقتصادى جديد وليس حول ضرورة انشائه . ورحب الامين العام كذلك بتأكيد المؤتمر على الاهداف الاجتماعية والانسانية التي ينبغي ان يحققها التصنيع على نطاق أوسع ؛ وأعرب ، في هذا السياق ، عن امتنانه للقرار الذى اتخذ بالاجماع حول الجانب الانساني للانماء الصناعي . وأكد على أن الترابط قائم ليس فقط بين الافراد والامم ، وانما أيضا بين مختلف المشاكل التي تواجه المجتمع العالمي . وأشار الامين العام ايضا الى القرار الذى اتخذه المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في ليما والذى أوصى بتحويل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة . وذكر أن المستشار القانوني والمراقب المالي للامم المتحدة موجودان حاليا في فيينا للتباحث مع أمانة هذه المنظمة في وسائل العمل اللازمة خلال فترة الانتقال والترتيبات المؤسسية الجديدة لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي كوكالة متخصصة تتمتع باستقلالها الذاتي داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة . وأعلم المجلس أن تقدما كبيرا قد أحرز في مجال وضع مشاريع النظم الاساسية لهذه الوكالة .

١٥ — وأشار الامين العام كذلك الى العقبات الخطيرة التي لا زال على المجتمع العالمي أن يتغلب عليها ، كالتضخم ، والبطالة ، والانخفاضات الحادة في أسعار بعض السلع . وما يماثل ذلك في المشاكل الاساسية التي تواجه الاقتصاد العالمي ، وحذر من العودة الى انتهاج شكل من الحماية أو العزلة ، اللتين يميلان عموما الى مضاعفة الخلافات بدلا من التخفيف منها . وأعرب عن ثقته بأن الجهاز الدولي قادر على السير بالقضية المشتركة قدما الى الامام ؛ وتحدث ، في هذا الصدد ، عن الاهمية الخاصة التي تتسم بها الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة .

الفصل الثانـــي

تقرير اللجنة الدائمة عن دورتها الخامســـة

١٦ - كان تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الخامسة (ID/B/147) معروضا أمام المجلـس ، أثناء مداولاته حول البنـد ٤ من جدول الاعمال .

١٧ - واعتمد المجلس في الجلسة ١٦٧ ، المعقودة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، تقريـــر اللجنة الدائمة عن دورتها الخامسة ، دون ابداء أي تعليق عليـه .

الفصل الثالث

تقرير المدير التنفيذى واستعراض موجـــز لأنشـــطة ١٩٧٤

١٨ - كان التقرير السنوى للمدير التنفيذى عن أنشطة عام ١٩٧٤ (ID/B/150 and Corr.1 and 4) معروضا أمام المجلس ، أثناء مداولاته حول البند ٥ من جدول الاعمال ، (انظر ID/B/SR.167-171) وقد قدم المدير التنفيذى وكبار موظفي الامانة هذا التقرير بكلمات موجزة (انظـــر ID/B/SR.167 ، الفقرات ٣ - ٢٣) .

١٩ - وأثنت عدة وفود على المدير التنفيذى بخصوص هذا التقرير ، الذى وصف بأنه دراســـة تحليلية مستوفاة وممتازة تعطي صورة شاملة وواضحة للانشطة التي اضطلعت بها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في عام ١٩٧٤ .

٢٠ - وأشار أحد الوفود ، الى الفقرات ٨٨ الى ٩٠ من الفصل الثاني من التقرير ، فقـــال ان التعليقات التي رأت الامانة من المناسب ابداءها فيما يتعلق بأثر تزايد أسعار النفط علـــى الحالة الاقتصادية في افريقيا تعليقات مغلوطة. وعلى أية حال ، فلا ينبغي معالجة مثل هـــذا الموضوع على مستوى تحليل للحالة في مختلف الاقاليم . هذا فضلا عن أنه اذا كان لابد مـــن اجراء مثل هذا التحليل ، فان الوفد المعني مستعد لابداء تعليقاته حول عجز البلدان المتقدمة النمو عن التحكم في التضخم الموجود في بلدانها . وبناء على ذلك طلب الوفد المعني حـــذف هذا المقطع من التقرير . واعلنت الامانة حذف الفقرة ٨٨ من الفصل الثاني من التقرير .

٢١ - وعرضت بضعة اقتراحات فيما يتعلق بشكل التقارير المقبلة ومحتوياتها ، ورأت عدة وفود أنه يجب الاحتفاظ بالشكل والاسلوب الحاليين في التقارير المقبلة . وأوصت بعض الوفود بأن تتضمـن التقارير المقبلة فصلا يحتوى على تقييم شخصي ونقدى من قبل المدير التنفيذى لانجازات منظمـة الامم المتحدة للانماء الصناعي وأوجه قصورها خلال السنة المستعرضة ، وكذلك على مقترحاته بالنسبة للمستقبل ، في ضوء الموارد المتوفرة ، بالاضافة الى تقييم عام للاتجاهات في أنشطة المنظمة ؛ ومن الممكن بالتأكيد اتخاذ مثل هذا الفصل الموجز اساسا لمناقشة تدور حول السياسة العامة . وطلب أحد الوفود أن تتضمن التقارير المقبلة تقييما للانشطة المتعلقة بفروع معينة ، مع بيانات عن نفقات تلك الانشطة في الماضي وفي المستقبل ؛ وطلب وفد آخر أن يتضمن التقرير قدرا أكبر من التقييـــم . وتحدث احد الوفود بشكل خاص عن البرامج الخاصة كبرنامج التعاون بين البلدان الناميـــة والبرنامج الخاص بمنطقة الساحل السوداني ، فقال انه ينبغي ان يجرى التقرير السنوى بشـــكل عام على عادة وصف كل برنامج من ناحيتي الكمية والكيفية على السواء .

٢٢ - وأشار أحد الوفود الى ان من الضرورى اتخاذ الاعلان وبرنامج العمل الخاصين بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، واللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتهـــا السادسة الاستثنائية ، بمثابة مبادئ توجيهية لاستعراض أنشطة منظمة الامم المتحدة للانمـــاء الصناعي .

٢٣ — وفيما يتعلق بالجزء الاحصائي من التقرير ، ذكر أحد الوفود أنه ينبغي أن يتضمن جدولا يعطي صورة كلية لدخل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي من مواردها التمويلية المختلفة . وأعرب وفد آخر عن خيبة أمله ازاء حذف الملحق المتعلق بتعيين الخبراء والتمس تزويد المجلس بتلك المعلومات الاحصائية بصورة منتظمة . وطلب أحد الوفود بأن يراعى في التقارير المقبلة ايراد معلومات عن متوسط عدد الوظائف الثابتة (الممولة بموجب الميزانية العادية وكذلك التي تمولها مصادر أخرى) التي تركت شاغرة خلال السنة المعنية . وقال وفد آخر أنه يرحب ، فيما يتعلق بالجدول ٥ من المرفق الاحصائي ، بأية معلومات عن الفرق بين أنشطة المساعدة الجوهرية والمساعدة المنتظمة والادارية .

٢٤ — واذ رحّبت وفود عديدة بزيادة مستوى انجازات المساعدة التقنية التي قدمتها منظمة الامم المتحدة للانماء في ١٩٧٤ عنه في ١٩٧٣ ، أعربت عن قلقها لعدم بلوغ المنظمة أرقام الانجاز المستهدفة لعام ١٩٧٤ ، التي حددتها لنفسها . وفي هذا الصدد ، علق عدد من الوفود على انخفاض معدل تنفيذ المشاريع بموجب البرامج القطرية والبرامج المشتركة بين الاقطار ، التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي في اطار ارقام التخطيط الارشادية ، فقال بعضهم ان معدل تنفيذ منظمة الانماء الصناعي لبرامج برنامج الامم المتحدة الانمائي المعدة وفقا لأرقام التخطيط الارشادية لم يتجاوز في نهاية السنة الثالثة من دورة البرمجة القطرية الاولى نسبة ٣٤ في المائة فقط من البرامج التي أسند الى المنظمة تنفيذها ، وهو مستوى أدنى من مستوى التنفيذ الكلي الذى أعلنه مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي في ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ بالنسبة لكافة الوكالات المنفذة . وأعرب الوفد نفسه عن قلقه من انه من غير المتوقع ، حسب الاسقاطات الواردة في التقرير ، تنفيذ سوى ثلث اخر فقط من مجموع النصيب المقدر لمشاريع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في اطار برامج ارقام التخطيط الارشادية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وخلال العامين المتبقيين من دورة البرمجة الاولى ، الامر الذى يترتب عليه تحويل عدد كبير من المشاريع غير المنفذة الى دورة البرمجة الثانية .

٢٥ — وأعرب أحد الوفود عن قلقه الخاص ازاء انخفاض نسبة الزيادة ، في تنفيذ الانشطة الميدانية في ١٩٧٤ في افريقيا ، التي لم تتجاوز ٣ر٥ في المائة فقط ، وذلك بالنظر لان انتاج هذه المنطقة لا يمثل سوى ٥ر٠ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي . ولاحظ وفد آخر بارتياح أن معدل التنفيذ في اسيا والشرق الاقصى قد أظهر زيادة بنسبة ٤٢ في المائة في ١٩٧٤ .

٢٦ — وأكد عدد من الوفود على انه يجب ان تواصل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي مضاعفة قدرتها على تقديم المساعدة التقنية . وبهذا الصدد ، اشارت عدة وفود الى ان مهمة التعجيل في تنفيذ المشاريع تتطلب تعاون جميع من يهمهم الامر . وأشار أحد الوفود الى انه ينبغي ان تقوم منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي بتحديد موضوع وأشكال مساعدتها ، وذلك في ضوء الحاجة الى انشاء نظام اقتصادى دولي جديد . واقترح احد الوفود ان تقوم المنظمة بالعمل على تحديد كافة القيود التي تواجهها في تنفيذ مساعدتها التقنية وان تتخذ التدابير اللازمة لتخفيفها أو لفت انتباه من بيدهم السلطة اليها . وأوصى وفد آخر بأن تقوم المنظمة بتبسيط اجراءاتها فيما يتعلق بتحديد مشاريعها ؛ واقترح وفد آخر بأن تقوم المنظمة باتخاذ الخطوات الضرورية لتقوية وحداتها التنفيذية . وأكد أحد الوفود على ضرورة التخطيط المسبق فيما يتعلق بتعيين الخبراء .

٢٧ — وتحدثت عدة وفود ، عن كثرة المشاريع الصغيرة التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي ويعهد بتنفيذها الى المنظمة ، فقالت ان كثرة هذه المشاريع قد أدت الى ارتفاع التكاليف العامة والى عدم كفاية الاموال التي يقدمها برنامج الامم المتحدة الانمائي لتمويل تكاليف هذه المشاريع . ومع ذلك ، أكدت عدة من هذه الوفود على أهمية المشاريع الصغيرة بالنسبة للمجهود الخاص بالانماء الصناعي من حيث المجموع ، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان الاقل حظا من النمو بالصناعات القائمة على الزراعة والصناعات الريفية . بيد أنها رأت انه لا يجب تقليص هذه المشاريع لمجرد أن حجمها صغير ، نظرا للأهمية التي تعلقها بعض البلدان النامية عليها ؛ وينبغي توحيد معايير هذه المشاريع أو تبسيطها الى اقصى حد ممكن . ولاحظت وفود عديدة أن المشاريع الصناعية الضيقة النطاق التي عهد بها الى منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي هي أكثر مما ينبغي في حين أن المشاريع الكبيرة التي اعطيت لها لم تكن كافية تقريبا ، مما أدى الى بعثرة موارد ها وجهودها .

٢٨ — ومن بين التدابير المختلفة التي اقترحتها الوفود لتخفيض احتياجات الدعم المطلوبة من المقر لتنفيذ المشروعات الصغيرة : توحيد معايير الاجراءات الخاصة بتنفيذ تلك المشروعات ؛ وتحقيق اللامركزية عن طريق تفويض السلطة الى العاملين بالميدان لاعداد وتنفيذ تلك المشروعات ؛ والبحث في امكانية تخفيض عدد المشروعات الصغيرة عن طريق استبعاد المشاريع ذات الاثر الحدى وزيادة متوسط حجم المشروعات الاخرى عندما يوجد مبرر لذلك . وفي هذا الصدد ، قال أحد الوفود أن العامل الحاسم في ذلك هو العلاقة بين تكلفة مشروع ما وفائدته بالنسبة للبلدان النامية ؛ فاذا كانت النسبة ايجابية ، وجب الا تحول التكاليف الكلية المترتبة على هذا المشروع دون تنفيذه .

٢٩ — وذكرت بعض الوفود أنها وجدت أن نصيب منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في البرنامج الكلي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وفي برامج هذا البرنامج المتعلقة بالصناعة غير كاف بالمرة . وردا على ذلك ، اشار ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي الى ان مشاريع البرامج القطرية تعكس أولويات البلدان ، لا أولويات المنظمات الدولية ؛ ففي بداية الدورة البرنامجية الحالية ، كانت الزراعة ، والتعليم ، والموارد الطبيعية هي المجالات ذات الاولوية أصبح يعترف حاليا بالدور الحقيقي للصناعة .

٣٠ — ولاحظ أحد الوفود حدوث انخفاض في عام ١٩٧٤ في مستوى مشاريع منظمة الانماء الصناعي ، المشتركة بين الاقاليم والتي يمولها البرنامج الانمائي ، فاعرب عن امله في ان يقوم البرنامج الانمائي مستقبلا باعتماد مزيد من الاموال لمنظمة الانماء الصناعي لتنفيذ المشاريع المشتركة بين الاقاليم ، ولا سيما في مجالات التدريب . وردا على ذلك ، ذكر ممثل البرنامج الانمائي أن البرنامج الانمائي نفسه غير راض عن الحالة فيما يتعلق ببرامج التدريب الاقاليمية وتوزيع الموارد ؛ بيد أن هذه المسألة هي الان قيد الدراسة . ومن المأمول امكان زيادة نصيب منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في الانشطة الاقاليمية .

٣١ — ولاحظت وفود عديدة باهتمام الاقتراحات (الواردة في التقرير السنوى) التي قدمتها منظمة الانماء الصناعي الى البرنامج الانمائي للدورة التالية للبرامج القطرية ، وطلبت مزيدا من

الايضاح من كل من الامانة العامة وممثل البرنامج الانمائي وأبدت بعض الوفود ملاحظات بشأن تقرير البرنامج الانمائي الواضح في الانتفاع بالدراسات القطرية الموجزة التي وضعتها منظمة الانماء الصناعي . وردا على ذلك ، لاحظ ممثل البرنامج الانمائي ان الممثلين المقيمين والحكومات وجدوا هذه الدراسات ذات أهمية قليلة نسبيا بالمقارنة مع الاعمال التي يترتب على منظمة الانماء الصناعي والوكالات الاخرى ان تنفقها عليها .

٣٢ — ولاحظ أحد الوفود ، تمشيا مع الرأى الذى أعرب عنه ممثل البرنامج الانمائي بالتأكيد على الاهمية التي تعلقها البلدان النامية على اقامة مصانع رائدة ونموذجية في ميادين مختلفة من الصناعة ، ان منظمة الانماء الصناعي لا تولي ذلك النوع من النشاط اهتماما كافيا .

٣٣ — ولاحظ أحد الوفود أنه يبدو أحيانا وجود اختلاف بين الاولوية التي توليها البلدان المستفيدة لعنصر ما من البرنامج ، فيما يتعلق بالتعاون التقني ، وبين الاولويات التي توليها الامانة العامة لأنشطة الدعم الاساسية .

٣٤ — وبينت الامانة أن كافة الانشطة التي ليست أنشطة ميدانية يجرى النظر فيها تحت عنوان أنشطة الدعم ، وحتى ولو كانت تتضمن أنشطة هامة مثل خدمات البحث والخدمات الاستشارية وخدمات الاعلام التي يتم تنفيذها استجابة للطلبات التي تقدمها البلدان النامية .

٣٥ — وفيما يتعلق بالبرنامج الخاص الذى تضطلع به منظمة الانماء الصناعي في ميدان التعاون بين البلدان النامية ، أثنت عدة وفود على الامانة العامة بالانشطة التي تم الاضطلاع بها حتى الان ، وأعربت عن أملها في توسيع أنشطة ذلك البرنامج ؛ وبهذا الصدد ، اقترح أحد الوفود أن تستخدم موارد من الصندوق الاستئماني العام لمنظمة الانماء الصناعي ، عند الاقتضاء ، لتحقيق الانشطة المقررة بموجب البرنامج الخاص للتعاون بين البلدان النامية . وطلب أحد الوفود أن يتضمن التقارير المقبلة البيانات المالية المتعلقة بهذا البرنامج .

٣٦ — وأحاطت وفود عديدة علما ، بأنشطة منظمة الانماء الصناعي المضطلع بها لمواجهة الاحتياجات الخاصة للبلدان الاقل حظا في النمو بين البلدان النامية ، فأعربت عن أسفها لان الموارد المتاحة بموجب صندوق التدابير الخاصة وبرنامج الخدمات الصناعية الخاصة لم تستخدم على الوجه الاكمل . وطلب أحد الوفود ان تتضمن التقارير المقبلة معلومات أكثر تفصيلا عن البرنامج .

٣٧ — وردا على ذلك ، كررت الامانة العامة ادراكها الواعي للحاجات والمشكلات الخطيرة للبلدان الاقل نموا التي تلقى عناية خاصة . وفيما يتعلق بصندوق التدابير الخاصة ، أشارت الامانة الى ان البلدان نفسها هي التي تحدد طريقة الانتفاع بالارصدة المتوفرة .

٣٨ — ولاحظت وفود عديدة بأسف ان برنامج الخدمات الصناعية الخاصة مازال على ما يبدو في تدهور ورحب أحد الوفود بالزيادة في نفقات برنامج الخدمات الصناعية الخاصة المقررة للمشاريع القطرية في البلدان النامية بأوربا . واقترح وفد آخر النظر في زيادة الانتفاع بالارصدة المالية لبرنامج الخدمات الصناعية الخاصة في اغراض المنح الدراسية للبلدان الاقل حظا في النمو .

٣٩ - وعلق عدد من الوفود على البرامج التعاونية التي يجرى الاضطلاع بها بين حكوماتهم وبين منظمة الانماء الصناعي (انظر ID/B/SR.168، الفقرات ٢٣ ، و ٢٥ ، و ٣٠ ، و ٤٨ ، و ٥٧ ، و ٦٣ ؛ و ID/B/SR.169، الفقرتين ٥ ، و ١٥) . واسترعت بعض الوفود الانتباه الى ضرورة توقف منظمة الانماء الصناعي عن تقديم المساعدة لأى نظام حكم مناهض للديموقراطية في البلدان المساهمة في أنشطة المنظمة .

٤٠ - وأعرب أحد الوفود عن أسفه لأن التعقد الملازم للانماء الصناعي الحديث وعدم وجود وظيفة تنسيقية واضحة محددة المعالم ضمن وظائف سلطة التنسيق العامة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي قد اسهما في ضعف التقدم المحرز من قبل منظمة الانماء الصناعي في ميدان التنسيق . ولاحظ وفد آخر أن منظمة الانماء الصناعي قد اخفقت في اداء دورها التنسيقي المركزى وتجاهلت توصيات فريق الخبراء ذوى المستوى العالي بشأن وضع استراتيجية طويلة الاجل للمنظمة (انظر ID/B/133) .

٤١ - واسترعت بعض الوفود الانتباه الى الحاجة الى اتفاق رسمي بدرجة أكبر بين المنظمة وبين مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومجموعة الـ " غات " ، كما اقترح الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية ذلك في تقريره (ITC/AG(VIII)44) في اوائل هذا العام ، وأكده ممثل مركز التجارة الدولية في المؤتمر العام الثاني في ليما ؛ وحثت المدير التنفيذى على اتخاذ الخطوات اللازمة . وردا على ذلك ، ذكرت الامانة العامة ان مشروعا أوليا لاتفاق يشمل الانشطة المشتركة بين منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومجموعة الـ " غات " قد أرسل الى مركز التجارة الدولية وأن المفاوضات سوف تستمر .

٤٢ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لأن الاتفاقات المعقودة بين منظمة الانماء الصناعي وبين بعض اللجان الاقليمية بشأن انشاء شعب مشتركة للصناعة هي في طور التنفيذ .

٤٣ - وأبدى عدد من الوفود ملاحظات حول الطريقة الفعالة التي استخدمت بها المنظمة ، في ١٩٧٤ ، الموارد المتوفرة لها من التبرعات المقدمة للمنظمة ، واثنوا على توسع الانشطة في ذلك القطاع . ورحب أحد الوفود بالتأكيد على الاعتماد على الصندوق الاستئماني العام لمنظمة الانماء الصناعي في تمويل أنشطة موجهة نحو تشجيع التعاون بين البلدان النامية ، وخاصة البلدان الاقل حظا في النمو . وذكر وفد آخر أن الصندوق الاستئماني العام لمنظمة الانماء الصناعي هو المصدر الاكبر الثاني للتمويل المتاح لهذه المنظمة ، وعلق في هذا الصدد على عدم ورود اسماء بعض البلدان الغنية في قائمة الحكومات المتعهدة بالتبرع للصندوق .

٤٤ - وطلبت بعض الوفود النظر في أمر وضع تقرير منفصل في السنوات القادمة يصف الانشطة المخططة بموجب الصندوق الاستئماني العام لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي وعلى شكل الوثيقة التي تصف أنشطة البرنامج العادى للمساعدة التقنية . وردت الامانة قائلة أنه اذا ماأراد المجلس ذلك فمن الممكن الحاق ذيل بالتقارير السنوية المقبلة يتضمن قوائم بعناوين كافة مشروعات الصندوق الاستئماني العام للمنظمة التي يتم انجازها في أية سنة واحدة . وذكر أحد الوفود أن هذا الاقتراح مقبول كخطوة أولى وأعرب عن أمله في توفير مثل هذه المعلومات بالنسبة لعام ١٩٧٤ .

٤٥ — ورحبت عدة وفود بالتقييم المشترك الذى اجراه البرنامج الانمائي ومنظمة الانماء الصناعي لبعض المشاريع المختاره التي تنفذها منظمة الانماء الصناعي ويمولها البرنامج الانمائي . وذكرت الامانة العامة أنها سوف تلتمس السبل لتوزيع تقرير التقييم ، شريطة موافقة الطرفين . وأكد أحد الوفود من جديد اعتقاده بضرورة ادخال مبدأ التقييم على نطاق أوسع ، وقال انه ينبغي ان يأخذ المجلس في اعتباره اعمال وحدة التخطيط والبرمجة والتقييم التي انشئت داخل الامانة عند دراسة انجازات البرامج وتحديد اسباب التأخير .

٤٦ — والتمس أحد الوفود تفسيرا لما جاء في التقرير السنوى من أنه لم يتم شغل سوى ١٧ وظيفة فقط من الوظائف الـ ٣٠ المخصصة للمستشارين الميدانيين في مجال الانماء الصناعي . وأوضحت الامانة العامة أن ٢٢ وظيفة من الـ ٣٠ من الوظائف مشغولة في الوقت الحاضر وأن اسماء المرشحين لملء الوظائف المتبقية قد عرضت على البرنامج الانمائي منذ بعض الوقت .

٤٧ — ولاحظت عدة وفود ان برنامج التكنولوجيا الصناعية مازال يلعب دورا قياديا في أنشطة المساعدة التقنية لمنظمة الانماء الصناعي وأوصت بضرورة تقوية البرنامج وتدعيمه ، ولاحظ أحد الوفود بارتياح أنشطة المنظمة في ميادين الالات والادوات الزراعية ، ومرافق تخزين الاغذية ، والصيانة والتصليح ، وصناعات الاسمدة . ورأى ذلك الوفد أن هناك مجالا لعمل متزايد من قبل المنظمة في ميدان الصناعات المعدنية الثقيلة ، على الرغم من أن الامر يتطلب نظرا دقيقا . وأكد وفد آخر على ضرورة تقوية جهاز المهندسين بالمنظمة .

٤٨ — وعلقت بعض الوفود على برنامج الخدمات والمؤسسات الصناعية ، فذكرت أن التوسع في ذلك البرنامج يعكس تزايد ادراك البلدان النامية للحاجة الى وضع المقومات الهيكلية الاساسية اللازمة في ميدان الصناعة . وأكد أحد الوفود على الاهمية التي يعلقها على أنشطة الاعلان الصناعي . وأكد وفد آخر على أهمية الصناعات الصغيرة بالنسبة للبلدان النامية وبالاخص البلدان الاقل حظا من النمو بينها .

٤٩ — وأثنت وفود عديدة على الاعمال التي يجرى الاضطلاع بها بموجب برنامج السياسات الصناعية والبرمجة الصناعية استعدادا للمؤتمر العام الثاني . بيد أن احد الوفود ابدى ، في هذا الصدد ، بضعة انتقادات تناول فيها العدد الخاص من نشرة " مسح الانماء الصناعي " (ID/Couf. 3/2) الذى اعد بشأن المؤتمر والذى يرى هذا الوفد أنه ناقش ، بطريقة خاطئة ، الدور الايجابي الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية واولى أقل من القليل لتجارب البلدان ذات الاقتصادات المخططة ولدور الدولة في معالجة مسائل التصنيع .

٥٠ — وتكلم أحد الوفود عن الانشطة المتعلقة بالسياسات والبرمجة الصناعية ، فقال انه ينبغي في ذلك ايلاء مراعاة أكبر للتوصية رقم ١ التي اصدرها فريق الخبراء ذوى المستوى العالي (ID/B/133 ، الفقرات ٢٤ — ٢٦) ، للاستنتاجات التي خلصت اليها اللجنة الخاصة المعنية بالاستراتيجية الطويلة المدى ، التابعة لمنظمة الانماء الصناعي (Corr.1 و ID/B/142) . وأعرب الوفد نفسه عن تقديره لاضطلاع الامانة العامة بدراسات على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية عملا بتلك التوصية . ورأى أحد الوفود أن اهتماما أكثر مما ينبغي قد أولى الانشطة التشجيعية في ١٩٧٤ .

٥١ - ورأى أحد الوفود أن النمو الاقتصادى سوف يعاق اذا لم تقدر النواحي الاجتماعية للتصنيع حق قدرها ، وأوصى باجراء مزيد من الدراسات ، من الافضل الاشتراك مع منظمة العمل الدولية ، فيما يتعلق بالاثار الاجتماعية للانماء الصناعي في البلدان النامية .

٥٢ - وأكدت عدة وفود على أهمية التدريب . وفي هذا الصدد ، أشار أحد الوفود الى ضآلة المساعدة التقنية المخصصة لميدان التدريب والى ضآلة الاعتمادات التي يرصدها البرنامج الانمائي لأغراض الانشطة التدريبية . ولاحظت الوفود كذلك ان الانشطة التدريبية مبعثرة في عدة أقسام من منظمة الانماء الصناعي ، مما يؤدى الى الازدواجية والتداخل في أعمال الامانة العامة في هذا الميدان . ولذلك فقد أوصت هذه الوفود بتركيز كافة الانشطة التدريبية التي تضطلع بها المنظمة في قسم واحد . وأوضحت الامانة العامة أن اختصاص منظمة الانماء الصناعي في ميدان التدريب محدود نسبيا . فالمنظمة تتولى أمر تدريب الموظفين الفنيين والاداريين من ذوى المستويات العليا ، في ميدان الصناعة ؛ أما الانشطة التدريبية ، ولا سيما تلك التي تتعلق بالتعليم التقني والتدريب المهني ، وتدريب ملاحظي العمال والعمال المهرة ، فهي في معظمها من بين مسؤوليات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة العمل الدولية .

٥٣ - وأكدت بعض الوفود ان من العوامل الهامة في جعل أعمال منظمة الانماء الصناعي أكثر فاعلية العمل على الغاء الازدواجية في معالجة المسائل ذاتها في مختلف اقسام الامانة العامة .

٥٤ - ولاحظ أحد الوفود أن منشورات منظمة الانماء الصناعي لا تعكس تجربة التصنيع في البلدان الاشتراكية ، ومنهجية تخطيط الدولة ، وما الى ذلك .

٥٥ - وخلال المداولات التي دارت حول البند ٥ من جدول الاعمال ، أثارت الوفود عددا من التساؤلات . وترد ردود الامانة العامة على الاسئلة التي أثيرت حول البند ٥ في الوثيقة ID/B/SR.170 ، الفقرات ٣ الى ٣٤ .

٥٦ - وأثناء مناقشة البند ٥ من جدول الاعمال ، أثيرت بعض النقاط المتعلقة بالمسائل الادارية والمالية والتنظيمية ؛ ونجد وصفا للمناقشات التي دارت حول تلك المسائل في الفصلين الخامس والسادس ادناه .

٥٧ - وتقرر في الجلسة ١٧١ ، المعقودة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، أن المجلس ، وقد أحاط علما بالتقرير السنوى للمدير التنفيذى ID/B/150 and Corr.1 ، يقرر احالة تلك الوثيقة ، مع تقريره هو عن اعمال دورته التاسعة ، الى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

الفصل الرابـع

متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمـــــة الأمم المتحدة للانماء الصناعـــــي

٥٨ ــ عرضت على المجلس ، أثناء مداولاته بشأن البند ٦ من جدول الأعمال (أنظر : ID/B/SR. 169, 171-176 and 180-181)، مذكرة من المدير التنفيذى عن متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي (ID/B/155) ومذكرة من مقرر المؤتمر العام الثاني يحيل بمقتضاها نص اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي (ID/B/155/Add.1). وقام المدير التنفيذى بتقديم هذا البند بكلمة موجزة (أنظر : ID/B/SR. 169، الفقرات ٣٤ــ٤١) .

٥٩ ــ وأشادت عدة وفود بالسرعة التي اصدرت بها الأمانة العامة الوثيقة (ID/B/155) وأثنت على الاقتراحات التي وردت فيها . بيد أن احد الوفود رأى أن الوثيقة لا تنسجم مطلقا مع قرارات المؤتمر العام الثاني . وأشارت بضعة وفود الى انها لم تجد لديها الوقت الكافي لدراسة الوثيقة دراســـة شاملة ، نظرا لأنها تلقتها في وقت متأخر .

٦٠ ــ وأعربت بضعة وفود عن اسفها لأنه كان من المستحيل ، نظرا لضيق الوقت ، تحقيق اتفـــاق تام في الآراء في ليما ؛ وذكر احد الوفود ظروفا اخرى اسهمت بدورها في هذه النتيجة . وأعربـــت وفود عديدة عن انزعاجها وسخطها ازاء الطريقة التي يبدو أن بعض الوفود المعيّنة قد اتبعتهـــا لادخال تحفظات جديدة فيما يختص باعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميـــدان الصناعي . واعربت بعض الوفود عن املها في امكانية سحب هذه التحفظات . قررت عدة وفود عزمها الحاسم على التعاون في جعل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي منظمة اكثر فعالية . وأعربـــت بعض الوفود عن دهشتها لذلك العدد من الوفود التي اخذت على نفسها اعادة تأكيد الموقف الذى سبق وان اتخذته في ليما .

٦١ ــ وأكدت بعض الوفود ان القرارات التي تم اتخاذها في ليما قرارات نهائية لا رجعة فيهـــا نظرا لكونها تنسجم مع مجرى التاريخ ومع تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول ، كمـــا عرفها بها اعلان وبرنامج العمل المتعلقان باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، واللذان اعتمدتهمـا الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية السادسة . وذكرت أن المؤتمر العام الثانـي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي يتمتع بولاية دراسة منهجيات تطبيق البرامج المعنية في ميدان الانماء الصناعي ؛ وان على المجتمع الدولي ان يسلك اكثر مناهج العمل منطقية ، وهو تنفيذ قرارات المؤتمـــر العام الثاني تنفيذا كاملا ، بحيث يتسنى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ان تسهم في اقامـــة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٦٢ ــ وذكر أحد الوفود انه ينبغي ان تتخذ النتائج الايجابية للمؤتمر العام الثاني أساسا لأنشطة منظمة الانماء الصناعي . وقال ان وضع احكام اعلان وخطة عمل ليما موضع التنفيذ العملي ينطوى حتما على كفاح مرير . وانه يجب العمل بحزم على تنفيذ المبادئ الاساسية لهذا المؤتمر وتضمينها فـــي أنشطة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، وفي خططها وبرامجها .

٦٣ - وقال أحد الوفود انه يرى ان الاقتراحات الواردة في مذكرة المدير التنفيذى (ID/B/155) تفتقر ، فيما يبدو ، الى اطار زمني شامل ، واقترح جعل متابعة أعمال المؤتمر العام الثاني نظاما مؤسسيا ثابتا . واشارت عدة وفود الى ضرورة زيادة التوسع في الوثيقة كلها . وأعرب بعض الوفود عن تأييدها للمنهج العملي للوثيقة ، وقالت انها تعتقد ان المقترحات المالية الواردة فيها متواضعة وجديرة بتأييدهم .

٦٤ - وفيما يتعلق بالاجراءات المقررة فيما يتعلق بادخال نظام للمشاورات المتواصلة على الصعيد العالمي والاقليمي والقطاعي (أنظر ID/B/155 ، الفقرات ٦ الى ٩) ، أشادت عدة وفود بالمبدأ الأساسي الذى يقوم عليه هذا النظام ، وقالت انها ترى ان المشاورات على الصعيد القطاعي تفضي ، فيما يبدو ، الى اعظم النتائج العملية . وقال احد الوفود ان من الواجب ، في رأيه ، ان يكون عمل نظام المشاورات جزءا من أنشطة برنامج التقنية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي . ورحب أحد الوفود ، وكذلك المراقبون من منظمة الأغذية والزراعة ومركز التنمية الصناعية للدول العربية ، بالأهمية المولاة للصناعات القائمة على الزراعة ؛ واقترح وفد آخر تحرى امكانية توسيع ذلك النوع من الاجتماعات القطاعية التي تتضمنها بالفعل أنشطة منظمة الانماء الصناعي وتوجيهها توجيها جديدا . واقترح أحد الوفود اتباع التوجيهات الواردة في الوثيقة (ID/B/35/Rev. 1 and Add. 1 and Corr.1 and appendix and Add.2 and 3) ، ورأى احد الوفود ان قائمة الصناعات المذكورة في الفقرة ٨ من الوثيقة ID/B/155 قد أوردت على سبيل المثال ، وانها ينبغي ان تكون مفتوحة لمزيد من الاضافات.

٦٥ - وذكر وفد آخر ان من الضرورى توجيه المشاورات نحو زيادة وتحسين كمية ونوعية المعلومات المتعلقة بعرض وطلب السلع المصنعة ، وامكانيات وشروط الاستثمار في البلدان النامية ، والأدوات والتقنيات الملائمة . والتمس عدد من الوفود المزيد من المعلومات عن الطبيعة الحقيقية للمشاورات التي يلتمس رصد اعتماد مالي بشأنها . وقال وفدان أنهما يريان ان من الممكن تبرير الآثار المالية المترتبة على ذلك . وقالت بعض الوفود انها لا تستطيع في الوقت الراهن ان تتعهد بأى التزام بشأن هذه المسألة واقترحت ان يقدم المدير التنفيذى تقريرا عن هذا النشاط الخاص الى اللجنة الدائمة في دورتها السادسة .

٦٦ - ورحب عدد من الوفود ، وكذلك المراقب عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، باقامة مصرف للمعلومات الصناعية والتقنية (أنظر ID/B/155 ، الفقرات ١٠ - ١٢) . وأثنت عدة وفود على الأمانة العامة لضمانها العمل على انتفاء الازدواجية في عمل مصرف المعلومات المقترح وعمل المنظمات الأخرى . والتمست بعض الوفود مزيدا من التفاصيل حول الأنشطة التشجيعية والعملية النموذجية المتعلقة بذلك ؛ وذكرت بعض الوفود انها تعتبر العملية النموذجية المقترحة سابقة لأوانها .

٦٧ - ورأى أحد الوفود ان الهدف الأول هو تقييم امكانات الطلب على مصرف للمعلومات من هذا النوع ، واقترح وفد آخر ان تضطلع منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي بالدراسات المتعلقة بانشاء المصرف المذكور . واقترح وفد آخر أن تقوم الأمانة العامة باعداد دراسة أولية تحلل فيها ايجابيات وسلبيات المسألة ، وان تقدمها الى اللجنة الدائمة لتنظر فيها في دورتها الثالثة . وأشار احد

الوفود الى الولاية المعهود بها الى منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في الفقرة ٦١ (ك) من اعلان وخطة عمل ليما ، فقال ان صياغة الفقرة ١١ من الوثيقة ID/B/155 تبدو متحفظة على نحو لا لزوم له ، وتتنافى مع هذه الولاية المحددة . وأعرب وفد آخر عن الرأى القائل بأن دراسة الهيكل التصميمي والادارى للمصرف المذكور أمر سابق لاوانه .

٦٨ — وأعرب المراقب الذى يمثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية عن تأييد منظمته الكامل لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، وعن رغبتها في التعاون مع هذه المنظمة في انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتقنية . واسترعى ، بهذا الصدد ، الانتباه الى الخدمات التي يقدمها المركز الدولي لتسجيل البراءات الصناعية ، الذى أنشأته الحكومة النمساوية في فيينا في عام ١٩٧٢ بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

٦٩ — وشدد أحد الوفود ، في معرض المناقشة التي دارت حول العلاقات مع المنظمات الأخرى لمجموعة مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الميدان الصناعي ، على أن اللجنة الاستشارية المقترحة للمنظمات الدولية العاملة في ميدان الصناعة تتطلب التأييد الكامل من قبل المنظمات المعنية ، لاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأعلن المراقبون من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة عن رغبة منظماتهم في التعاون ، وطلبوا المزيد من المعلومات حول الطبيعة الحقيقية للتنسيق . ورأى أحد الوفود انه يمكن بحث المسألة على أفضل وجه في لجنة التنسيق الادارية ؛ وتساءل وفد آخر عما اذا بدا أىّ رد فعل اولي ازاء هذا الاقتراح من جانب المنظمات الأخرى للأمم المتحدة .

٧٠ — واعربت بعض الوفود عن بعض التحفظات فيما يتصل باستحداث وظائف جديدة لتوفير الموظفين اللازمين للجنة الاستشارية المقترحة ؛ وفي هذا الصدد ، اقترح أحد الوفود الاستفادة بدرجة أكبر ، من موظفي مكتب الاتصال التابع لمنظمة الانماء الصناعي في نيويورك .

٧١ — وأيد عدد كبير من الوفود الاقتراح الرامي الى انشاء جهاز مؤسسي خاص داخل اطار منظمة الانماء الصناعي ، لمعالجة المشاكل الخاصة للبلدان الأقل حظا من النمو ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والجزرية (أنظر ID/B/155 ، الفقرات ١٦ — ١٧) . وألحّ أحد الوفود على أن من الضرورى أن يتخذ المجلس اجراءا عاجلا في هذا المجال . واثنت بضعة وفود على المدير التنفيذى للتدابير التي اتخذها بشأن اعادة توزيع الوظائف لدى انشاء الوحدة اللازمة . وأكد أحد الوفود على الأهمية التي تعلقها حكومته على هذه الوحدة ، ورحب بتحويل الموظفين الاضافيين المطلوبين من اللجنة الاستشارية الى هذه الوحدة الخاصة . وأعربت بعض الوفود عن شكوكها فيما اذا كانت اعادة توزيع الوظائف تفي وحدها بالغرض ، واقترحت لذلك أن تكون لدى المدير التنفيذى الحرية في طلب استحداث مزيد من الوظائف .

٧٢ — ورأت بعض الوفود ان مسألة اختيار التقنية الصناعية المناسبة هي مسألة عاجلة (أنظر ID/B/155 ، الفقرات ١٨ — ٢٠) ؛ وألحّ أحد هذه الوفود على اتخاذ التدابير اللازمة لذلك فورا ؛ وطلب مزيدا من التفاصيل حول برنامج العمل المحدد المقترح والمنهجية التي ستعتمدها منظمة الانماء الصناعي .

٧٣ — وأيد أحد الوفود ، وكان بين الوفود التي قدمت مشروع القرار الأصلي في ليما ، الاعتمادات المالية المقترحة ؛ وعرض فيما اذا تم في وقت لاحق اقرار الاعتمادات التكميلية ، أن يقدم تبرعا طوعيا كبيرا لبرنامج العمل التعاوني الذى من المقرر أن يضعه المدير التنفيذى لمنظمة الانماء الصناعي بالتعاون مع المنظمات الأخرى في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة . وقد رحب وفد آخر بهذا العرض. وتكلم المراقبان اللذان يمثلان برنامج الامم المتحدة الانمائي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية عن موضوع التقنية الملائمة ، فلفتا الانتباه الى الخطوات التي قامت المنظمة التي يمثلها كل منهما باتخاذها : فقد عقد برنامج الامم المتحدة الانمائي ، مؤخرا ، اجتماعا تدّم فيه اقتراح بوضع برنامج موسع يفضي الى انشاء مجلس دولي للتقنية الصناعية الملائمة ؛ وتقرر في الدورة الثانية للجنة الدائمة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية المعنية باقتناء البلدان النامية للتقنية المتعلقة بالملكية الصناعية ، وضع دراسة مشتركة تضطلع بها منظمة الانماء الصناعي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، لامكانية التعاون من أجل تحقيق اختيار أفضل للتقنية أثناء عملية نقل التكنولوجيا .

٧٤ — ولاحظ أحد الوفود ، وأيده في ذلك وفد آخر ، أنه لم يرد في الوثيقة ID/B/155 أى ذكر للفقرة ٦٠ (ك) من اعلان وخطة عمل ليما ، التي طلب فيها من منظمة الانماء الصناعي على وجه خاص توسيع برنامجها المتعلق بالمشاركة في الخبرة المكتسبة في مجال التصنيع والتكنولوجيا ، وكذلك في الخبرة المكتسبة في تطبيق الوسائل التشريعية في المجال الاقتصادى . وذكر هذان الوفدان أنه ينبغي على منظمة الانماء الصناعي أن تأخذ هذه الولاية بعين الاعتبار وسألا عن الاجراءات التي تعتزم الامانة العامة اتخاذها في هذا الصدد .

٧٥ — وفيما يتعلق بالموظفين الذين طلبت منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي تعيينهم لتنفيذ اعلان ليما ، دعا احد الوفود الى تخفيض عدد موظفي هذه المنظمة ؛ واقترح عدد كبير من الوفود اعادة توزيع الموظفين مع مراعاة عامل الكفاءة . واكدت عدة وفود على ضرورة زيادة الموارد البشرية والمالية لمنظمة الانماء الصناعي ، اذا ما أريد لهذه المنظمة أن تفي بالمهام الموكولة اليها بصورة فعالة لفائدة البلدان النامية . وعذر وفد آخر من مخبة الافراط في توجيه طلبات الى الامين العام بشأن تحقيق مزيد من الاصلاحات وتوفير مزيد من الموارد المالية في وقت تسعى فيه المنظمة للحصول على استقلالها .

٧٦ — ولدى مناقشة اختصاصات وقواعد صندوق الانماء الصناعي (أنظر ID/B/155 ، الفقرتين ٢٣—٢٤) ألحت بعض الوفود على ضرورة الشروع في وضع مشروع هذه الاختصاصات والقواعد فورا ؛ واقترح أحد الوفود ان تقدم الامانة العامة تقريرا عن ذلك الى اللجنة الدائمة في دورتها السادسة . وتكلم وفد آخر مؤيدا تضمين جدول أعمال الدورة العاشرة للمجلس بندا يتناول الاختصاصات والقواعد المنظمة لعمل الصندوق .

٧٧ — وشدّد عدد كبير ، اثناء المناقشة التي دارت حول التوصية الرامية الى تحويل منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة (أنظر ID/B/155 ، الفقرات ٢٥ — ٢٧) ، على الوضع الذى يتسم به اعلان وخطة عمل ليما . واعرب أحد الوفود عن اعتقاده بانه ما من بلد او مجموعة بلدان يمكن ان يسعى ، عن ادراك ، الى احباط رغبة المجتمع الدولي الساعية في تحقيق مثل هذا

التغيير . واعربت عدة وفود عن امنيتها في تحقيق الرغبة التي عبرت عنها البلدان النامية بوضوح . وذكر أحد الوفود ان مسألة انضمام بلده الى المنظمة يتوقف على النظام الأساسي والمؤشرات الأخرى للاتجاهات المقبلة لمنظمة الانماء الصناعي وفعاليتها ؛ بيد أن هذا الوفد أعلن ان بامكانه ان يؤيد ، من الآن ، منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في حالة اضطلاعها بدور موسع بوصفها وكالة متخصصة ، مع افتراض توفّر الجو التعاوني اللازم . وفي هذا الصدد ، ذكر أحد الوفود انه يشاطر البلدان النامية ، من حيث المبدأ ، الرأى بأن تحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة يفضي الى العديد من المزايا ؛ وقالت عدة وفود ان تأييد بعض البلدان للوكالة الجديدة سيكون رهنا باجتذاب نظامها الاساسي للهيئات التشريعية الخاصة بكل منها .

٧٨ - واعلن المراقب الذى يمثل اتحاد النقابات العالمي ان منظمته ترحب بحراره بتحويل الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ، وتتطلع الى المزيد من التعاون بين اتحادات النقابات وبين منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي .

٧٩ - ولاحظت بعض الوفود مع التقدير التغيير الايجابي الذى طرأ على موقف بعض البلدان تجاه فكرة تحويل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة .

٨٠ - واشارت بعض الوفود الى ان تحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة لا يشكل حلا تلقائيا للمشاكل المالية والتنفيذية للمنظمة ، ولا ضمانا بزيادة فعاليتها .

٨١ - وذكر مراقب يمثل بلدا يسهم في أنشطة منظمة الانماء الصناعي أنه يجب على المنظمة أن تزيد من فعاليتها بالاستفادة التامة من الولاية التي منحت لها بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د-٢١) وبزيادة حصتها من موارد برنامج الامم المتحدة الانمائي الى ٢٥ في المائة .

٨٢ - وكرر أحد الوفود تحفظاته بشأن تحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ، واشار الى أن من الممكن احداث أربعة تعديلات دون اجراء اى تغيير في النظام الاساسي للمنظمة ، وهي : زيادة الاستقلال الذاتي الادارى والمالي للمنظمة ؛ وعقد مؤتمرات عامة بصورة منتظمة ؛ وزيادة عضوية المجلس ؛ وانشاء عدد من اللجان التقاعية . وفي رأى هذا الوفد ، أن من شأن هذه الاجراءات التنظيمية أن تساهم في تعزيز منظمة الانماء الصناعي وتساعدها في الوفاء بالدور التنسيقي المركزى الذى تضطلع به داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة في ميدان التصنيع .

٨٣ - وأوضح وفد آخر الأسباب الكامنة وراء تحفظاته بشأن تحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ؛ ولاحظ انه لا ينبغي تفسير هذه التحفظات على انها رفض مسبق لنتائج المناقشة التي ستدور في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة حول الترتيبات التنظيمية لمنظمة الانماء الصناعي .

٨٤ - بيد أن وفدا آخر قال ان تحويل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة سيمكن المنظمة من توسيع نطاق أنشاتها ومضاعفتها ؛ في حين أن اعادة تركيبها الادارى سيجعل مهامها أكثر يسرا .

٨٥ - واعلنت بعض الوفود انها ترحب ببيان المدير التنفيذى ومفاده ان من الممكن ، في حالة

عدم وجود اية اعتراضات من جانب الامين العام ، وضع مشروع النظام الأساسي تحت تصرف اعضاء المجلس خلال دورته الحالية . وفي هذا المضمار ، طلب أحد الوفود معلومات من الامانة العامة تتعلق بالمناقشات التي دارت بين الامين العام والمدير التنفيذي حول موضوع مشروع النظام الأساسي .

٨٦ — واعرب عدة وفود عن استعدادها للاسهام بصورة نشطة وبنّاءة في مهمة اعداد مشروع النظام الاساسي للوكالة المقترحة وفي العمل من اجل وضع الترتيبات الانتقالية اللازمة . وفي هذا المضمار ، أشار أحد الوفود الى أنه يجب أن يتضمن النظام الأساسي مفهوم التصنيع الريفي ، وقالت وفود أخرى انه يجب النظر بعين الاعتبار الى ادخال الاقتراح السنغالي (أنظر : ID/B/155 ، المرفق الثاني) في صلب النظام الاساسي للوكالة المتخصصة الجديدة .

٨٧ — واوضحت بعض الوفود ضرورة زيادة الاعضاء الذين يمثلون البلدان النامية في المجلس ، وتحدثت عدة وفود عن ضرورة زيادة تمثيل هذه البلدان في ملاك موظفي الامانة العامة .

٨٨ — وفي أثناء المناقشة التي دارت حول المشاورات المزمع اجراؤها مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (أنظر : ID/B/155 ، الفقرة ٢٨) ، أكد المراقب الذي يمثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي رغبة مدير البرنامج في التعاون مع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وقدم عرضا غير رسمي بوضع برنامج عمل مشترك . هذا ، وقد تم ، بناء على طلب تقدم به مراقب يمثل احد البلدان المساهمة في أنشطة منظمة الانماء الصناعي ، توزيع النص الكامل لبيان المراقب الممثل لبرنامج الامم المتحدة الانمائي على أعضاء المجلس .

٨٩ — واستخدم مراقب من بلد يسهم في أنشطة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي حقه في الرد ، فدحض الادعاءات التي ذهبت اليها بعض الوفود فيما يتعلق ببلده ؛ وأعرب عن رأيه بأن هذه الوفود قد انتهكت ، بعملها هذا ، المبادئ الأساسية لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ولاعلان وخطة عمل ليما .

٩٠ — واسترعت عدة وفود انتباه المجلس الى التجربة الغنية التي اكتسبتها البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في بناء صناعاتها ؛ وذكرت ان بالامكان وضع هذه التجربة تحت تصرف البلدان النامية . وقالت هذه الوفود ان نجاح التعاون الاقتصادي والتقني — العلمي للبلدان الاشتراكية في نطاق مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة يقوم دليلا على ان من الممكن حل مشاكل الانماء على اساس مبادئ تبادل الاحترام والمساعدة ، والسيادة والمساواة . وقالت انه توجد ثمة امكانيات ضخمة للتعاون بين مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في مجال تنسيق تخطيط الانماء الصناعي ، على سبيل المثال . واشارت هذه الوفود الى ان من الممكن ان يفضي التوسع في التعاون الى قيام امانة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة باعداد المواد المتصلة بالتنفيذ المشترك للمشاريع الاقليمية الواسعة النطاق الواقعة ضمن اطار عمليات المجلس ؛ كما أن من الممكن توقع مساهمة اختصاصيي منظمة الانماء الصناعي في اعداد هذه المواد .

٩١ — وفي معرض رده ، شكر المدير التنفيذي ، الوفود على الكلمات الطيبة التي علقت بها على الوثيقة ID/B/155 ؛ وأشار الى أن الاقتراحات التي وردت فيها متواضعة بحكم أن كثيرا من عمل المتابعة يتطلب ان يسبقه عمل تمهيدي .

٩٢ - وفي الاجابة على المطالبة بمزيد من المعلومات حول المشاورات المزمعة ، أشار المدير التنفيذي الى ان اعلان وخطة عمل ليما قد حددا نطاق الأنشطة التي ستستكملها الأجهزة الاستشارية العاملة بالفعل . وقال ان الوثائق التي تم اعدادها للمؤتمر العام الثاني قد أوضحت بعض المنطلقات في هذا الصدد (أنظر: ID/B/C.3/27، الفقرتين ٤٦ - ٤٧ ؛ و ID/B/132 ID/B/C.3/35/Rev.1/Add.1 and 2 الفقرات ٦٢ - ٦٨) . واشار الى أن الوثيقة ID/B/155 لم تتضمن أية معلومات عن الآثار المالية المترتبة على المشاورات مع اللجان الاقليمية .

٩٣ - وفيما يتعلق بمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، قال المدير التنفيذي ان الدراسة الرامية الى تحديد نوع المعلومات المتوفرة في نطاق مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة أمر اقتضته ضرورة تفادي ازدواج الجهد .

٩٤ - وتحدث ايضا عن اللجنة الاستشارية التي ورد وصفها في الفقرة ١٤ من الوثيقة ID/B/155 فاشار الى أنه لم يكن هنالك متسع من الوقت لاجراء الاتصال اللازم مع الوكالات الاخرى . واضاف قائلا ان الدراسات الاولية تشكل الخطوات الاولى في طريق تنفيذ القرار المتعلق باختيار التقنية الصناعية المناسبة .

٩٥ - وفيما يختص بصندوق الانماء الصناعي ، اقترح المدير التنفيذي اعداد مشروع القواعد المنظمة لهذا الصندوق لتقديمها الى الدورة العاشرة للمجلس او في اى وقت آخر يراه المجلس مناسبا .

٩٦ - ورحب المدير التنفيذي ايضا بالاقتراحات الرامية الى امكانية انشاء وحدة خاصة لمتابعة ورصد تنفيذ اعلان ليما .

٩٧ - واشارت بعض الوفود في ردها الى ان الوثائق التي استشهد بها المدير التنفيذي قد اعدت قبل اعلان وخطة عمل ليما ، ولذلك فهي لا تعكس النتائج التي خلص اليها المؤتمر في هذا الموضوع . وقالت هذه الوفود أن من الضروري أن تتوسع الأمانة العامة في دراسة هذه المسألة في ضوء اعلان وخطة عمل ليما ، وخاصة منها الفقرتين ٦١ (دال) و ٦٦ .

٩٨ - وفي اجتماع المجلس ١٧٦ ، الذي عقد في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، قدم أحد الوفود ، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا ، مشروع قرار بشأن متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ينحصر هدفه الرئيسي في الاجراءات التي يتعين اتخاذها من اجل تأمين التنفيذ التام الفوري للقرارات التي اتخذت في ليما (للاطلاع على البيان الذي وافق تقديم مشروع القرار ، انظر : ID/B/SR.176 ، الفقرات ١ - ٤) .

٩٩ - وقرر المجلس ، في معرض مداولاته حول هذا القرار والقرارات والمقترح المحالة من قبل المؤتمر العام الثاني اليه في دورته التاسعة ، انشاء فريق اتصال غير رسمي تحت رعاية الرئيس .

١٠٠ - وأعرب أحد الوفود ، لدى مناقشة مشروع القرار ، عن استعداده لقبول القرار في حالة اعتماده باتفاق الآراء ، وذلك رغبة منه في اتخاذ موقف توفيقي بقدر المستطاع من أجل المضي قدما بالعمل الذي بدأ في ليما ، علما بأن القرار يعتبر ذا طابع اجرائي ولا يخل بالمواقف التي اتخذها وفده في ليما .

١٠١- وقدم الرئيس ، في الجلسة العامة ١٨١ ، المنعقدة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، مشروع قرار (ID/B/L. 187) يتضمن حصيلة مشاورات فريق الاتصال غير الرسمي . واقترح الرئيس ادخال بعض التعديلات الطفيفة على مشروع قراره ، وعلى أثر ذلك اعتمد المجلس القرار باتفاق الآراء (انظر المرفق . ، القرار ٤٥ (د - ٩) .

١٠٢- وتكلم احد الوفود ، بالنيابة عن أغلبية البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، والتي سبق لها أن اعربت في مؤتمر ليما عن تحفظها بشان مسالة تحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ، فاعلن ان هذا التحفظ ما زال قائما بالنسبة للفقرة ٥ من قرار المجلس ٤٥ (د - ٩) .

١٠٣- وتحدث مراقب من بلد يسهم في أنشاء منظمة الانماء الصناعي عن اهمية مغزى القرار، على الاقل ، من حيث التحسين الذي يدخله على جو العلاقات بين مختلف مجموعات البلدان . واعرب وفد آخر عن تأييده المطلق لمشروع القرار المعتمد باتفاق الآراء ، لأنه يتيح امكانيات جديدة للحوار البناء ، ويعكس موقف بلاده بدقة .

١٠٤- ونظرا لضيق الوقت ، لم يستطع المجلس ، في دورته التاسعة ، ايلاء الاهتمام الكامل لمشاريع القرارات والمقترح المحالة اليه من قبل المؤتمر العام الثاني . أما فيما يختص بمشروع القرار المتعلق بتعزيز دور منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، فقد كان هنالك اتفاق عام على انه لم يعد من الضروري متابعة مشروع هذا القرار ، باعتبار ان اعلان وخطة عمل ليما قد تناولا هذا الموضوع بصورة كاملة .

١٠٥- وبناء على ذلك ، قرر المجلس في اجتماعه ١٨٢ ، المنعقد في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ ، احالة القرارات والتوصية التالية الى اللجنة الدائمة في دورتها التاسعة من أجل اتخاذ التدابير المناسبة ، بشأنها علما بأنه ينبغي ايلاء الاولوية القصوى للنظر فيها بالترتيب التالي ، واد راجها تحت البند ٤ (ألف) من جدول الاعمال :

(أ) مشروع قرار بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وتصنيع البلدان النامية ؛

(ب) مشروع قرار بشأن التعاون الدولي في نقل التكنولوجيا ؛

(ج) مشروع قرار بخصوص اقامة نظام للتأمين من أجل ضمان العقود المبرمة بين البلدان النامية ومؤسسات من البلدان المتقدمة النمو ؛

(د) اقتراح مقدم من الوفد السنغالي بانشاء فريق استشاري تقني مشترك لمنظمة الانماء الصناعي ؛ لاسداء النصح وتقديم التوصيات الى مجلس الانماء الصناعي بشأن المشاريع والبرامج التنفيذية .

١٠٦- وتقرّر كذلك وجوب اعلام الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية السابعة ، بالاجراء الذي اتخذه المجلس حيال هذه المسألة .

الفصل الخامس

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩

١٠٧- عرضت على المجلس ، في مداولاته حول البندين ٧ و ٨ من جدول الأعمال (أنظر : ID/B/SR. 178-181) ، الوثيقة ID/B/154 ، وميزانية الامم المتحدة البرنامجية المقدمة من الامين العام لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ (الباب ١٢ ، منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي) ، والوثيقة ID/B/153 ، ومقتطفات تتعلق بمنظمة الانماء الصناعي من الصيغة الاولية E/5617) لخطة الامم المتحدة المتوسطة الاجل لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ .

١٠٨- وقال الامين العام ، في بيان افتتاحي موجز (أنظر : ID/B/SR.178 ، الفقرات ١٤ - ١٦) : أن منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي قامت، وفقا لتعليمات تلقتها من مقر الأمم المتحدة بشأن معدل النمو ، ونماذج ، وأساليب الحساب ، باعداد تقاريرها على نحو اكثر تفصيلا مما يبدو في الوثيقتين اللتين ينظر المجلس فيهما في الوقت الحاضر .

١٠٩- واعربت بضعة وفود عن اسفها لان الوثيقتين موضع البحث قد تم توزيعهما في وقت متأخر بدرجة لا تسمح بدراستهما دراسة تامة . واشارت عدة وفود الى أن الوثيقتين المشار اليهما لا تعكسان العمل الهام الذى تم انجازه في المؤتمر العام الثاني ، وبناء على ذلك طلبت هذه الوفود تعديل هاتين الوثيقتين تعديلا مناسبا يمكن منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي من تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثاني تنفيذا تاما . وردا على ذلك ، اشارت الامانة العامة ان كلتى الوثيقتين قد تم اعدادهما قبل افتتاح المؤتمر بزمن طويل .

١١٠- ولاحظت عدة وفود بالتقدير الجهود التي بذلتها الامانة العامة لتعكس بوضوح توصيات فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني بالاستراتيجية البعيدة المدى لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي (أنظر : ID/B/133) كما اوضحتها اللجنة الخاصة بالتفصيل (أنظر : ID/B/142 and Corr.1) في الوثيقتين المذكورتين . وأشارت بعض الوفود الى الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واقترحت أن تستخدمها منظمة الامم المتحدة للانماء أن تستخدمهما كنماذج في المستقبل .

١١١- وانتقدت عدة وفود الخطة المتوسطة الاجل ، ولا سيما منها الجزء المتعلق بالأهداف ، لانها ، حسب قول هذه الوفود ، لا تمثل اية محاولة جدية ، لبيان الأهمية النسبية أو الأولوية التي تتسم بها الأنشطة الوارد ذكرها ، ولأنها ايضا لا تربط بين الأهداف ومختلف الأنشطة أو بين الأنشطة من جهة والموارد المتوفرة من جهة ثانية . وفي رأى أحد الوفود ، أن نقطة ضعف الخطة المتوسطة الاجل تكمن في أنها لم تتضمن أية خطة او هيكل شاملين في انها لم تأخذ بعين الاعتبار توصيات فريق الخبراء الرفيعي المستوى . وأعرب احد الوفود عن عدم ارتياحه للخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية لانه يرى ان الاهداف التي رسمت لهما هي ادنى بكثير من

المسؤولة بصورة مباشرة عن مهمة التنفيذ ، أوصت ، بناء على ذلك ، بتخصيص موارد اضافية لهذه البرامج . وأشارت الأمانة العامة في ردها الى ان جميع البرامج ، وبالتالي جميع شعب الأمانة العامة ، منهمكة في أنشطة التعاون التقني .

١١٧ - وفيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني بوجه عام ، اكّد احد الوفود من جديد موقفه المبني على مبدأ أن " زمرة لون نول قد انهارت كليا " ، وانه " لا يمكن ، لذلك ، تقديم العون الذى كانت توفره منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي لكمبوديا الّا الى الحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا " . وعارض هذا الوفد المساعدة التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي الى اسرائيل التي انتهكت ميثاق الأمم المتحدة وارتكبت الأعمال العدوانية ضد البلدان العربية . واضاف هذا الوفد قائلا : " أنه لا يليق بمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي أن تقدم المساعدة من طرف واحد الى سلطات سايغون وفيتنام الجنوبية وسلطات كوريا الجنوبية " . ومضى الوفد ذاته يقول أنه ينبغي على المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ، اللذين اقاما علاقات مع منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، " أن ينفذا قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) وأن تطرد فورا ممثلي عصابة شيانج كاى - تشيك من منظمتيهما " .

١١٨ - ولفتت بعض الوفود الانتباه الى عدم ورود أية اشارة في الخطة المتوسطة الاجل الى الدور التنسيقي المركزى الذى تضطلع به منظمة الانماء الصناعي ، والى الجهاز اللازم لتنفيذ هذا التنسيق .

١١٩ - وقال احد الوفود انه يجب أن تقوم الخطة المتوسطة الأجل على اساس تقييم الأداء السابق ؛ ويجب ان لا يقتصر التقييم على المشاريع وحدها بل يجب ان يشمل أنشطة المقر أيضا . وفي هذا الصدد ، رحبت بعض الوفود بالاقتراح القاضي بتعزيز وحدة التقييم المركزية الجديدة . وطالبت بعض الوفود بتوزيع استطلاعات الفريق الاستطلاعي المذكور في الفقرة ١٢ (٨١) من الميزانية البرنامجية (ID/B/154) على أعضاء المجلس ؛ وأشار احد هذه الوفود الى الدراسة التقييمة التي اضطلعت بها مؤسسة خاصة للمستشارين الاداريين عن منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، لبضع سنوات خلت ، وطالب بوجوب احالته الى المجلس ايضا .

١٢٠ - وكرّرت بعض الوفود الاقتراح الداعي الى احداث وظيفة جديدة لنائب المدير التنفيذى ، وذلك بغية تعزيز الادارة المركزية لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي والتمكين من اعفاء المدير التنفيذى من بعض مهامه الادارية ، حتى يتسنّى له بذلك التركيز على المسائل المتعلقة بسياسة المنظمة ، ولا سيما تلك المتصلة بتحويل المنظمة الى وكالة متخصصة . واعربت هذه الوفود عن املها في ان يولي المدير التنفيذى هذا الاقتراح عنايته الايجابية التامة ، وان يخصص لهذه الوظيفة الموارد اللازمة في الميزانية البرنامجية المقبلة .

١٢١ - وانتقد احد الوفود عدم ورود اية اشارة في الخطة المتوسطة الأجل الى انشاء مصانع نموذجية .

١٢٢ - وأبدت عدة وفود تحفّظات بشأن المعدل المسقط لنمو برنامج الهيئات التوجيهية ، الذى يعتبر ، وفقا لما ذهب اليه احد الوفود ، اعلى من معدل نمو أى من البرامج التنفيذية الرئيسية . وفي هذا الصدد ، اعترضت عدة وفود على ضرورة عقد اجتماع خاص لمتابعة أعمال المؤتمر العام الثاني ، لا سيّما نظرا لأن المؤتمر لم يقرر عقد اجتماعات تكميلية .

الأهداف التي يجب تحقيقها ، اذا ما وضعنا في الاعتبار حجم المساعدة التقنية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي والتي يترتب على منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي تنفيذها ، واذا ما اخذنا في الاعتبار أيضا احكام الفقرة ٢٨ من اعلان وخطة عمل ليما .

١١٢ — وأشارت بعض الوفود كذلك الى ان الخطة المتوسطة الأجل لا تتضمّن أية اسقاطات عن مقدار المساعدة التقنية التي يتعيّن تقديمها في فترة السنتين الثانية . وقال احد الوفود ، في هذا الصدد ، انه يجب ان تقوم الخطة المتوسطة الاجل ، في الدرجة الأولى ، على الطلبات المقدمة من اجل تنفيذ المشاريع الصناعية ، لأن اللجنة الخاصة قد أكدت بوضوح على انه يجب اعطاء الأولوية الأولى الأنشطة التنفيذية والدراسات التطبيقية .

١١٣ — وقدمت وفود مختلفة عددا من الاقتراحات حول ضرورة توافر معلومات اضافية لمساعدة المجلس في اداء مهمته الخاصة باستعراض الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل . وذكرت عدة وفود ان من الفائدة القصوى بمكان ان تعدّ الأمانة وثيقة تبين فيها مدى وأهداف مختلف الدراسات والاجتماعات المخططة . واقترح احد الوفود ان يقدم المدير التنفيذى الى المجلس بيانا موجزا واضحا بالمشاكل المتصلة بتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية فضلا عن مقترحات ترمي الى تمكين منظمة الانماء الصناعي من تنفيذ برنامجها على نحو أكثر فعالية . وقال وفد آخر انه كان يتمنى لو كان العرض أوفى وأكثر تفصيلا ، ولو تضمّن تحليلا منفصلا لكل برنامج من البرامج يصف اولا اهداف هذا البرنامج ، ثم الأنشطة المقترحة ، تليها المعلومات الاحصائية عن التكاليف ، والتقديرات ، وما الى ذلك . والتمس احد الوفود من المدير التنفيذى تزويد المجلس ببيان كمّي عن احتياجات منظمة الانماء الصناعي من حيث الموارد المالية والموظفين على السواء .

١١٤ — وذكر احد الوفود انه ينبغي على الأمانة العامة في المستقبل ، ان تقدم ، تقريرا اضافيا يوضح الخطوط العريضة للميزانية البرنامجية ، ويعطي مبررات اضافية لها ، ويبيّن ، عند اللزوم ، مقتضيات التغييرات التي حدثت في الأولويات منذ اعداد مشروع الميزانية البرنامجية الأصلي . وذكرت بعض الوفود انه لو أعدّ المدير التنفيذى مذكرة موجزة او مقدمة للميزانية البرنامجية لحسنّ ذلك من شأن الوثيقة .

١١٥ — وأشارت عدة وفود الى ان معدّل النمو الحقيقي للميزانية البرنامجية المقترحة لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي قد حدّدت بـ ٢ر٥ في المائة على مدى فترة السنتين . وقالت بعض هذه الوفود ان من الواضح ان هذه الزيادة اقل من ان تسمح لمنظمة الانماء الصناعي بالاستجابة الى طلبات البلدان النامية على نحو واف . وقال احد الوفود ان تحديد معدل النمو بهذا الشكل يؤكد الضرورة العاجلة لزيادة الفعالية داخل المنظمة . ورأى وفد آخر ان من الضرورى اعادة ترتيب أنشطة منظمة الانماء الصناعي في اتجاه المجالات ذات الأولوية العليا ، على نحو اكثر جذرية مما هو مقترح في الميزانية البرنامجية .

١١٦ — وأعربت بعض الوفود عن قلقها لأن حجم النمو في دعم البرنامج الذى تشرف عليه أنشطة التعاون التقني صغير نسبيا ، برغم الأهداف الكبيرة الموضوعة له . وبالنظر لانخفاض معدّل حجم التنفيذ من جانب منظمة الانماء الصناعي ، شدّدت هذه الوفود على وجوب منح الأولوية العليا للبرامج

١٢٣ — وأعربت عدة وفود عن قلقها بشأن التكاليف العامة لمنجزات المساعدة التقنية، التي تتكبدها منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي . وقال أحد هذه الوفود انه يوافق على النتيجة التي خلصت اليها الأمانة العامة ، وهي انه يجب بذل كافة الجهود لتخفيض النفقات العامة ووضع اجراءات أكثر فعالية لانجاز المشاريع. وفي هذا الصدد ، لاحظ احد الوفود المتطلبات البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي خلال فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ والمهام الاضافية التي ألقاها المؤتمر العام الثاني على عاتقها ، وقال انه يرى ان المتطلبات الاضافية من الموارد ، المبيّنة في الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل ، جديرة بالتأييد .

١٢٤ — وعلقت عدة وفود على النسبة العالية لوظائف المرتبتين الفنيتين الرابعة والخامسة بين الوظائف الفنية الجديدة العشرين ، المطلوبة لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، قائلة أن توزيع الموظفين الفنيين حسب الرتب ، لا يأتي في شكل هرمي ، كما هو واقع الحال في أغلبية المنظمات الاخرى . وفي معرض الرد ، تساءلت الأمانة العامة عمّا اذا كان المجلس يرى من الممكن أن تضطلع منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي بدور طليعيّ فيما يتعلق بوضع السياسات والبرامج الصناعية والقيام بالدراسات النظرية دون استخدام الموظفين الخبيرين . وقالت الأمانة العامة انه اذا تم استبدال الوظائف العشر من الفئة الفنية الخامسة بعشر وظائف من الفئة الفنية الثالثة ، فسيبلغ الوفر ... ١٣٦ دولار من أصل ٤٥ مليون دولار مخصصة لفترة السنتين ؛ وفضلا عن ذلك ، فان عدد موظفي الفئة الفنية في منظمة الانماء الصناعي الذين هم في الرتبة الخامسة أو ما فوقها ، لا يتجاوز ٢٩ في المائة .

١٢٥ — ولفت احد الوفود الانتباه الى الموازاة والازدواجية في عمل الأمانة ، ورأى انه يجب بذل جهود حازمة لتحديد المسؤولية فيما يتصل بتخطيط وبرمجة أنشطة الأمانة العامة نفسها ، فضلا عن تخطيط وبرمجة وجوه المساعدة التقنية .

١٢٦ — وفيما يتعلق بالخطة المتوسطة الأجل المقترحة لبرنامج التكنولوجيا الصناعية ، قال أحد الوفود انها تعكس توصيات فريق الخبراء الرفيعي المستوى . وذكر وفد آخر انه قد لاحظ بارتياح مجالات التركيز الواردة بموجب هذا البرنامج ، وذكر بصفة خاصة التركيز على الأنشطة الرامية الى تخفيف نقص الأغذية وتحسين انتاجها . وأعرب احد الوفود عن دهشته لأنه لم ترد في الخطة المتوسطة الأجل اية أرقام عن تكاليف المساعدة التقنيّة في فترة السنتين الثانية لبرنامج التكنولوجيا الصناعية .

١٢٧ — وأعربت بعض الوفود عن شكوكها بشأن الأولوية العليا الممنوحة لانشاء دائرة للاعلام معنيّة بالتشديد الصناعي ، كما هو مبيّن في الفقرة ١٢ (٢٥) من الميزانية البرنامجية (ID/B/154) ، وطلبت توضيحات من الأمانة العامة عن علاقة هذه الدائرة بدار مقاصد الاعلام الصناعي . وأوضحت الأمانة العامة انه بالرغم من ان دار مقاصد الاعلام هي جهاز مؤسسي ، الا انها تعتمد على جميع الأقسام الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي بتزويدها بالمعلومات ؛ فضلا عن ذلك ، فلم يطلب احداث أية وظيفة اضافية لدائرة الاعلام عن التشييد الصناعي .

١٢٨ — وطلبت بعض الوفود مزيدا من المعلومات عن الأمانة العامة عن البرنامج المتعلق بتشييد المصانع الخاصة بانتاج الأسمدة النتروجينية التي تستخدم الغاز الطبيعي المحروق .

١٢٩ ـ وسألت عدة وفود عن الاشارات الواردة الى انشاء صندوق عالمي للأسمدة ؛ وقالت بعض هذه الوفود انها تفترض ان منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، ستتعاون حسب مقتضى الحال ، مع منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ هذا المشروع . وأوضحت الأمانة العامة ان الصياغة الأصلية للمشروع تنص على مساعدة منظمة الأغذية والزراعة في هذا النشاط ، ولكن ضيق الوقت هو الذى ادى ، بالتأكيد ، الى اغفال ذكر هذه النقطة في النص الذى صدر عن المقر .

١٣٠ ـ وفيما يتعلق ببرنامج الخدمات والمؤسسات الصناعية ، ذكر احد الوفود ان أهداف هذا البرنامج تقتضي مزيدا من التوسيع والتفصيل في ضوء ما أسفر عنه المؤتمر العام الثاني ، وشدد على توصيات خطة عمل ليما بشأن اتاحة فرص أكبر للبلدان النامية للتعرف على وسائل العمل التقنية والتكنولوجيا المتقدمة ولانشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية .

١٣١ ـ واسترعى وفد آخر الانتباه الى ما اسماه بعدد من مظاهر التقصير التي يتسم بها برنامج الخدمات والمؤسسات الصناعية ؛ ففي رأى هذا الوفد ان الصناعات الصغيرة قد حظيت باهتمام مفرط في حين لم تحظ معاهد البحوث ومراكز توحيد المعايير ومراقبة الجودة ، والقياس وغير ذلك ، بالاهتمام الكافي .

١٣٢ ـ وعلق احد الوفود على الزيادة الهائلة في المساعدة التقنية المقترحة للادارة الصناعية والخدمات الاستشارية ؛ وطلب شرحا لأغراض مراكز التسويق الصناعي ، وذلك ، على الأخص بالنظر الى اهتمام وفده لتجنب الازدواج بين منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي والمركز التجارى الدولي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ولمجموعة غات . وأوضحت الأمانة العامة انها تنظر الى التسويق على انه مجموعة من الأنشطة التي تقتضي اتخاذ القرارات الادارية ، بما في ذلك جدولة الانتاج ، وانواع المنتجات التي يتعين تصنيعها ، والتخزين ، وتسويق السلع ؛ وتضطلع منظمة الانماء الصناعي بجميع هذه النواحي ، ولكن فيما يتعلق بتسويق السلع ، فتقصر الأنشطة على مسائل السوق المحلية .

١٣٣ ـ وقال احد الوفود ان الميزانية البرنامجية الخاصة ببرنامج السياسات والبرمجة الصناعية تعكس بجلاء توصيات فريق الخبرات الرفيعي المستوى ، وتدل على وجود تحرك ايجابي في اتجاه زيادة عدد المشاريع الكبيرة . ورحّب الوفد ذاته بالاهتمام بالدراسات المخططة والبرامج الدراسية . وتساءلت وفود اخرى عما اذا كانت منظمة الانماء الصناعي مفرطة الطموح فيما يتعلق بأنشطة البحث التي يجب الاضطلاع بها بموجب البرنامج ، وطلبت الى الأمانة العامة توضيح اولوياتها في هذا الصدد والوسائل التي تعتزم استخدامها لتمويل هذا العمل . وأشار احد هذه الوفود الى عدم تعرض الميزانية البرنامجية الى كيفية ربط الدراسات المقترحة بالمساهمة الفعالة في البرمجة القطرية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وهو هدف قد شددت عليه اللجنة الخاصة . وقال وفد آخر انه يجب توجيه انشطة المقر نحو العمليات الميدانية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي .

١٣٤ ـ وقال احد الوفود انه ينبغي الاهتمام في مرحلة مبكرة بمحتوى ونطاق المجلد التاسع من مسح الانماء الصناعي .

١٣٥ ـ وفيما يتعلق بالفرع الخاص ببرنامج السياسات والبرمجة الصناعية ، الذى يتناول مسألة نظام المشاورات الدولية ، اشار احد الوفود الى ان صياغة هذا البرنامج كما وردت في الخطة المتوسطة الأجل (ID/B/155) تتجاوز حدود صياغة اعلان مؤتمر ليما ؛ وقال وفد آخر أنه يتعين ، وفقا للوثيقة ID/B/155 ، الاضطلاع بأنشطة التشاور تحت بند التوجيه والادارة التنفيذيين .

١٣٦ ـ وانتقد احد الوفود المشاريع المقترحة بموجب برنامج السياسات والبرمجة الصناعية لأنها لا تعكس تجارب البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في مجال التصنيع ؛ وقال ان هذه المشاريع قد تجاهلت منهجية التخطيط المركزى الحكومي تجاهلا يكاد يكون تاما .

١٣٧ ـ وفيما يتعلق بتدريب واعداد الموظفين من البلدان النامية في ميدان تقنيات انماء التصدير ، قال احد الوفود انه يرى ان التدريب في هذا الميدان هو احد المجالات الرئيسية التي يهتم بها مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ولمجموعة غات ؛ وأعرب وفد آخر عن تأييده التام للأهداف الواردة في برنامج الصناعات الموجهة نحو التصدير .

١٣٨ ـ وأعرب احد الوفود عن شكوكه فيما يتعلق بجدوى تطرق البرنامج الى موضوع اعداد قواعد الاستثمار ؛ وقال ان مثل هذه الأنشطة لا ينبغي الاضطلاع بها الا نتيجة لطلبات محددة .

١٣٩ ـ وسأل احد الوفود عن مركز انشاء الهيئة الاستشارية المعنيّة ببرنامج منظمة الانماء الصناعي للبحوث والدراسات ، التي اوصى بها فريق الخبراء الرفيعي المستوى . وذكرت الأمانة العامة في ردها ان من العسير ، بالنظر الى ضيق الوقت المتاح لاعداد الميزانية البرنامجية ، امكان اجراء مشاورات مع الحكومات بشأن انشاء هيئة استشارية ، على نحو ما حدّدته اللجنة الخاصة المعنيّة بالاستراتيجية طويلة الأجل لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي (ID/B/142 and Corr-1) بيد أن الأمانة ماضية الآن في انشاء هذه الهيئة .

١٤٠ ـ واسترعت عدة وفود الانتباه الى استخدام عبارة " نقل " الصناعات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية بدلا من عبارة " تغيير مواقع " ، التي استخدمت في اعلان ليما . وافترض أحد هذه الوفود ان النص الوارد في الوثيقة ID/B/155 والقاضي باجراء مشاورات دولية قد ألغى هذه العملية المذكور) . وقال وفد آخر انه لا يعترض على قيام منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي بدراسة امكانية نقل بعض المشروعات الصناعية القائمة شريطة موافقة البلدان المتقدمة النمو المعنية . ولاحظ وفد آخر ان بالامكان القيام بالمزيد من التوسع ، ضمن اطار برنامج المشاورات المقترحة ، في تحديد هذه المشروعات في البلدان المتقدمة النمو وفي المساعدة في نقلها . وقالت الأمانة العامة في ردها ان دور منظمة الانماء الصناعي في ذلك يقتصر على اتاحة عقد الاجتماعات اللازمة لتمكين المؤسسات التجارية الراغبة في الانتقال الى البلدان النامية من اتخاذ قرار بهذا الشأن .

١٤١ ـ ولاحظت بعض الوفود بارتياح تضمين الميزانية البرنامجية الأنشطة المتعلقة بدراسة امكانية وتعزيز انشاء جمعيات للمنتجين والمصدّرين معا . وقالوا أن من الممكن أن تستفيد البلدان النامية من هذه الجمعيات استفادة عظيمة في استغلالها الفعال لمواردها الطبيعية والانتفاع بها . بيد ان بعض الوفود الأخرى اعربت عن تحفظاتها بشأن مسألة جمعيات المنتجين والمصدّرين ، وقال احد الوفود انه ينبغي النظر الى دور جمعيات المنتجين في اطار تعاون أكبر بين المنتجين

والمستهلكين . وذكرت الأمانة العامة انه لم ترصد اية مخصصات لهذه الأنشطة بوجه التحديد ؛ واقترحت ، بالنظر لما ورد في اعلان وخطة عمل ليما ، ان يقتصر الأمر على الاشارة الى جمعيات المنتجين فقط . واعلن وفدان أنه لو اشارت الميزانية البرنامجية صراحة الى جمعيات المنتجين ، لاضطر الى الاحتفاظ بموقفهما تجاه هذه الفقرة .

١٤٢ — وأعربت عدة وفود عن تأييدها للبرنامج التعاوني المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي والمصرف الدولي للانشاء والتعمير؛ في حين اعرب احد الوفود عن شكوكه الجديّة في قيمة هذا البرنامج . وطلبت بضعة وفود معلومات وتوضيحات اضافية حول الاقتراح الرامي الى انشاء مركز للاستثمار الصناعي . وفي هذا الصدد ، اعلن احد الوفود انه غير مقتنع بأن انشاء مثل هذا المركز يتمشى مع الأولويات التي وضعتها اللجنة الخاصة ؛ واقترح ان تعد الأمانة العامة دراسة حول هذا الموضوع لنظر اللجنة الدائمة في دورتها القادمة .

١٤٣ — وتكلم احد الوفود مؤيدا انشاء **مركز استثمار** صناعي تابع لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، فاسترعى الانتباه الى تزايد **اتساع الهوة** بين عدد الدراسات المتعلقة بالمشاريع الممكنة التنفيذ ، التي يجرى الاضطلاع بها وعدد المشاريع ، القائمة على هذه الدراسات ، والتي يجرى تنفيذها بالفعل . واقترح هذا الوفد ان يعاد النظر في هذه الدراسات **التي تضطلع بها منظمة الأمم** المتحدة للانماء الصناعي بغية تقييم ما يلي : جدواها كأساس لاتخاذ **قرارات بشأن الاستثمار**؛ والحاجة الى استكمال هذه الدراسات ؛ وامكانية اسهام كل مشروع من هذه المشاريع في الانماء الصناعي للبلدان النامية في ضوء اعلان وخطة عمل ليما ؛ والاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع . واقترح هذا الوفد أن تعد الأمانة العامة ، بالتعاون مع منظمات اخرى في مجموعة **مؤسسات** الأمم المتحدة معنية بالاستثمار ، قائمة بالأولويات الخاصة بمشاريع الاستثمار ، وذلك في ضوء اعلان وخطة عمل ليما .

١٤٤ — وذكرت الأمانة العامة في ردها ان المركز المقترح ما يزال قيد البحث ؛ وان الغرض منه هو مساعدة البلدان النامية في تأمين الأموال اللازمة من مصادر غير المصرف الدولي وفي تصفية الدراسات المتعلقة بالمشاريع الممكنة التنفيذ بهدف جعلها صالحة للاستثمار . والأساس الذى تبنى عليه دراسة المشروع هو ، حسبما ذكرته الأمانة العامة ، القرار المتخذ في المؤتمر العام الثاني ، والقاضي بزيادة نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي ، وهو هدف لا يمكن تحقيقه عن طريق المساعدة التقنية التقليدية وحدها .

١٤٥ — واستعلمت عدة وفود عن الاجراء الذى سيتبع في اعمال آراء المجلس ، في الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل . واوضحت الأمانة ان هذه الآراء ستحال ، بالصورة التي نقلت بها في تقرير المجلس عن اعمال دورته التاسعة ، الى الأمين العام . وتعتبر المحاضر الموجزة بمثابة تكملة للتقرير في توضيح التغيرات التي يراها المجلس مفيدة .

١٤٦ — وقد أقر المجلس ، في ختام استعراضه للميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل ، في اجتماعه ١٨١ ، المنعقد في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، النص التالي لادخاله في تقريره :

يحيط المجلس علما بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ الواردة في الوثيقة ID/B/155 ، بما في ذلك التعديلات المقترح ادخالها عليها والواردة في الوثيقة ID/B/155 ، وبالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ ، الواردة في الوثيقة ID/B/153 ؛ ويوصي بتعديلهما على نحو مناسب ، مع المراعاة التامة للفقرة ٤ من قرار مجلس الانماء الصناعي ٤٥ (د - ٩) بشأن متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، والبيانات التي أدلي بها أعضاء المجلس أثناء نظر المجلس في هذين البندين في دورته التاسعة .

١٤٧ - وأعلن المدير التنفيذي في الاجتماع ١٨٢ الذي عقده المجلس في ٢ ايار/مايو ١٩٧٥ ، ان الأمين العام قد وافق ، من حيث المبدأ ، فيما يتعلق بقرار مجلس الانماء الصناعي ٤٥ (د - ٩) ، على تقديم تقديرات اضافية تتعلق بالميزانية البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وتقديم اضافات الى الخطة المتوسطة الأجل لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي المقترحة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ . وفي هذا الصدد ، وافق الأمين العام على الاجراءين التاليين :

(أ) أن يبين ، بنهاية حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، في خطوط عريضة ، الاجراءات التي يتعين اتخاذها نتيجة لمؤتمر ليما ، وذلك لكي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين ؛

(ب) أن تعرض بنهاية آب/أغسطس ١٩٧٥ اقتراحات تفصيلية نهائية بشأن اعتمادات الميزانية ، لكي يتم النظر فيها في الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

١٤٨ - وقال المدير التنفيذي ان الوثائق الاضافية ستوضع تحت تصرف الوفود المهتمة لدى تقديم هذه الاقتراحات ، كما طالبت بذلك عدة وفود .

الفصل السادس

المسائل التنظيمية والماليـــة

١٤٩- عرض على مجلس ادارة الانماء الصناعي لدى دراسته البند ٩ من جدول الأعمال (أنظر ID/B/SR.176-178) التقريـــر السنوي للمدير التنفيذي عن عام ١٩٧٤ (Coor.4و Corr.1 و ID/B/150) ولا سيما ذلك الفـــرع من الفصل السادس المعنون " جهاز انجاز البرامج " والفصل السابـــع ، فضلا عن التقرير الذي يعرض بايجاز مقترحات الامانة العامة الواردة في البرنامج العادي للمساعدة التقنية ، الذي وضعته منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي لعام ١٩٧٦ (ID/B/149/Rev.1).

١٥٠- ويعكس هذا الفصل عددا من النقاط المتعلقة بالمسائل الادارية والمالية والتنظيميـــة التي تناولها المجلس أثناء مداولاته بشأن البند "٥" من جدول الأعمال .

١٥١- واشارت الامانة العامة لدى تقديمها لهذا البند (أنظـــر ID/B/SR.176، الفقـــرات ١٧ - ٢١) الى قرار الجمعية العامة ٣٣٥٠ (د - ٢٩) المتخذ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتعلق بادراج فينا في خطة مؤتمرات الامم المتحدة وأعلنت انه تقرر اجراء المفاوضـــات حول هذا الموضوع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع الحكومة النمساوية . وذكرت الامانة العامـــة ايضا أن الفريق العامل المشترك بين منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والوكالة الدولية للطاقـــة الذرية ، والمعني بالخدمات العامة في المقر الدائم مستقبلا يعد الآن تقريره النهائي .

١٥٢- وأعلمت الامانة العامة المجلس انه قد بدأ بالفعل العمل المتعلق بالجوانب الاداريـــة والمالية للترتيبات المؤقتة الخاصة بتوفير قدر أكبر من الاستقلال الذاتي لمنظمة الامم المتحدة للانمـــاء الصناعي والذي دعت اليه الفقرة ٧١ من خطة عمل ليما . وفيما يتعلق بالحالة المالية لمنظمة الانمـــاء الصناعي ذكرت الامانة العامة ان انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة بالنسبة للشلن النمســـاوي وازدياد تكاليف السلع والخدمات بسبب هذا التضخم قد أدّيا الى مصاعب خطيرة ومع ذلك فقـــد امكن اجراء توفيرات في بعض القطاعات واذا استمر اجراء هذه التوفيرات بدقة وبانتظام فمن الممكـــن الى حد ما توقع انخفاض العجز في الميزانية العادية الى مبلغ تحدده النتائج المترتبة على تقلبـــات سعر التبادل . علما بأنه لولا هذه التوفيرات لكان العجز كبيرا .

١٥٣- ولقد تحسنت الحالة عام ١٩٧٥ فيما يتعلق بحساب النفقات العامة لبرنامج الامم المتحـــدة الانمائي نتيجة لعدد كبير من القرارات الايجابية غير المتوقعة وذات الأثر الرجعي ، الـــتي اتخذها مجلس ادارة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ . وأعيـــد فتح حسابات منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي لعام ١٩٧٤ في مقر الامم المتحدة في آذار/مارس ١٩٧٥ بغرض اعادة توزيعها . وظهر على اثر ذلك ، وجود رصيد دائن بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ دولار بدلا من وجود عجز بمبلغ ٦٧١٠٠٠ دولار في نهاية ١٩٧٤ . وعلى الرغم من ان العوامل المسببـــة لهذا التحول ليست متكررة فثمة بعض الامل في أن ينتهي عام ١٩٧٥ بتعادل حساب النفقات شريطة

الحفاظ على تزايد حافز تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية واستمرار تقييد ملاك النفقات العامة بمستواه الراهن . وتلبية لطلب أحد الوفود قرر المجلس تعميم البيان التمهيدي الذي قدّمت به الامانة العامة البند ٩ من جدول الاعمال ، وذلك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المجلس ؛ وبناء على ذلك صدر البيان في الوثيقة ID/B/L.188 .

١٥٤ — وفيما يتعلق بموضوع تكوين الامانة العامة استرعت عدة وفود الانتباه الى مبدأ التوزيع الجغرافي الذي ينبغي أيضا تطبيقه الى أقصى حد ممكن في حالة تعيين الخبراء . وأكدت هذه الوفود على أنه ينبغي أيضا اتباع هذا المبدأ في تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر العام الثاني من أجل ضمان اتاحة مجال واسع من الخبرة للبلدان النامية .

١٥٥ — واسترعت وفود عديدة انتباهها خاصا الى استمرار نقص تمثيل البلدان النامية في أمانة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي على الرغم من ازدياد عدد هذه البلدان في الامم المتحدة ، وأشار أحد الوفود الى أن الفقرتين ٤٦ و ٧٠ من اعلان وخطة عمل ليما تقضيان اجراء تغيير فوري في هذه الحالة ، اذ لاحظ الوفد ذاته ، أن تمثيل الدولتين العظميين في وظائف الامانة العامة يفوق تمثيل البلدان النامية ، وطالب بتغيير هذه الحالة فورا .

١٥٦ — وذكر أحد الوفود أنه يجب ان لا تؤدي طلبات الوفود من البلدان النامية ومن البلدان ذات الانظمة الاقتصادية المركزية التخطيط الى ممارسة التمييز ضد البلدان الاخرى . واعلن الوفد ذاته ان الاتجاهات التي سارت بها تعيينات موظفي الامانة والخبراء في عام ١٩٧٤ لم تكن في نظر وفده مدعاة الى الارتياح ؛ ذلك ان عدد المواطنين من بلده الموظفين في احد الأقسام المتخصصة قد انخفض ، بوجه خاص ، كما حدث انخفاض مطلق ونسبي في عدد مواطني بلده المعينين في عام ١٩٧٤ كخبراء ميدانيين . وينبغي في رأي ذلك الوفد ايلاء المراعاة الحقة لمعايير الكفاءة التي تنص عليها المادة ١٠١ من ميثاق الامم المتحدة كما ينبغي تمكين كافة الحكومات والمواطنين من الاسهام في تحقيق أهداف منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي اسهاما تاما . وأشار وفد آخر الى انه لا يوجد لبلاده ، في منظمة الانماء الصناعي أي موظف على مستوى كبار الموظفين ولا حتى على مستوى المرتبة الخامسة من الفئة الفنية ، على الرغم من المساهمة الكبيرة التي تقدمها حكومته الى ميزانية الامم المتحدة . وقال الوفد ذاته انه يجب معالجة هذه الحالة في أقرب وقت ممكن .

١٥٧ — وقال أحد الوفود انه يرحب بالحصول على معلومات عن العلاقة بين الموارد المرصدة وبين الموظفين وعن حالة التوظيف بصورة عامة . وعلقت بضعة وفود على انخفاض نسبة تمثيل البلدان الاشتراكية في وظائف منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي .

١٥٨ — وأشارت بضعة وفود الى انه يجب ان تتحسن نسبة الزيادة في عدد موظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة لصالح الفئة الاخيرة . وقال ان الزيادة في عدد موظفي الخدمات العامة ليست متناسبة مع الزيادة في عدد موظفي الفئة الفنية .

١٥٩ — وقالت بعض الوفود أنه لا يمكن توقع قيام منظمة الانماء الصناعي باجراء تخفيض آخر في عدد موظفيها الحاليين بالنظر الى المهام الجديدة التي فرضها المؤتمر العام الثاني على المنظمة .

١٦٠— وأطرى معظم الوفود على المدير التنفيذى لاعلانه عزمه على اعادة توزيع الموظفين والموارد أيضا بغية تخفيف الحالة المالية وتحسين فعالية أنشطة منظمة الانماء الصناعي .

١٦١— ورأت بعض الوفود أن التكوين الهيكلي الراهن لمنظمة الانماء الصناعي لا يكفي لتنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر العام الثاني وان ثمة حاجة داخل الامانة العامة الى الغاء البرامج التي أضحت أنشطتها عقيمة ؛ وقالت ايضا انه ينبغي ان تركز منظمة الانماء الصناعي جهودها على أهم البرامج المعنية مباشرة بتنفيذ المساعدة التقنية . واقترح أحد الوفود ، أصالة عن نفسه ونيابة عن معظم بلدان مجموعته عددا من التدابير المحددة الرامية الى تحسين النشاط التنظيمي لمنظمة الانماء الصناعي وجهاز الامانة العامة وكذلك حالة التوظيف وتحسين فعالية نشاط المنظمة ككل (أنظر ID/B/L.186).

١٦٢— واعربت عدة وفود عن ارتياحها لتحسن الحالة المالية لمنظمة الانماء الصناعي كما اعلنت الامانة العامة ذلك في تقديمها للبند . وذكرت هذه الوفود أنها تعترف ، مع ذلك ، أن العوامل التي أفضت الى تغيير حالة حساب النفقات العامة من حالة عجز الى فائض ضئيل في نهاية ١٩٧٤ ليست عوامل متكررة وانه ينبغي على الامانة العامة الاستمرار في بذل جهود خاصة من أجل التوفير (أنظر ID/B/SR.177 ، الفقرات ٢٠ و ٢١ و ٤٢) .

١٦٣— وفيما يتعلق بالانتفاع المقترح بالبرنامج العادى للمساعدة التقنية لعام ١٩٧٤ اعربت بضعة وفود عن الرأى القائل بانه لا ينبغي تمويل الخبراء الاستشاريين الاقليميين والاقاليميين من ميزانية البرنامج العادى المحدودة بل ينبغي ، بالاحرى ، ان يتولى مقر الامم المتحدة في نيويورك تمويلهم بصورة مباشرة . وقال احد الوفود ان يترتب على المدير التنفيذى ان يدرس بدقة مدى الانتفاع بالخبراء الاستشاريين الملحقين بمقر منظمة الانماء الصناعي وذلك للتأكد من انهم يعملون مباشرة في المساعدة التقنية وانهم غير متورطين في أنشطة أخرى كالحلقات الدراسية والاجتماعات الجماعية . وقالت بعض الوفود انها تفضل تخصيص اعتماد اكبر من ميزانية البرنامج العادى لأنشطة التدريب .

١٦٤— واعربت بضعة وفود عن رغبتها في ان يتم تقديم الوثيقة الخاصة بالبرنامج العادى لفترة سنتين حتى تتطابق مع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين . وطلب احد الوفود اعداد جداول مقارنة تبين ضروب النشاط الرئيسية الواردة في البرنامج العادى المقترح لعام ١٩٧٦ مقابل ضروب النشاط الرئيسية التي تم تنفيذها خلال العامين المنصرمين وتعديل التوزيع الجغرافي للاموال بحيث يخصص قدر اكبر من الموارد من البرنامج العادى للبلدان النامية في مختلف المناطق الافريقية والآسيوية .

١٦٥— واقترح أحد الوفود الافادة على نطاق واسع من امكانيات البلدان النامية للتقدم بعطاءات للحصول على خدمات شرائية وتعاقديه . وقال انه ينبغي ان يسبق ذلك باستعراض تقني لتلك الامكانيات .

١٦٦— وسأل أحد الوفود عما اذا كان من الممكن استخدام التبرعات التي تقدم الى الصندوق الاستئماني العام التابع لمنظمة الانماء الصناعي لتنفيذ مشاريع في البلد المتبرع ، وأشار على وجه الخصوص الى الفقرة ٤٢ من الفصل السابع من التقرير السنوى للمدير التنفيذى لعام ١٩٧٤ (ID/B/150 and Corr.1 & Corr.4).

١٦٧- وأبلغت الأمانة المجلس بأن من المحتمل أن تتمخض الدراسة التي يقوم بها المدير التنفيذى بشأن تكوين الأمانة ، عن أفكار واضحة حوالي منتصف عام ١٩٧٥ .

١٦٨- وذكرت الأمانة العامة في تعليقها على مسألة التوزيع الجغرافي لموظفي الفئة الفنية أن منظمة الانماء الصناعي مازالت خاضعة لمعايير وضعها مقر الأمم المتحدة وأنها لا تستطيع وضع معايير منفصلة ما لم تصبح وكالة متخصصة . ولذلك فان تعيين الموظفين يخضع ، الى حد بعيد ، لعوامل تاريخية خارج نطاق نفوذ منظمة الانماء الصناعي وأن عددا من البلدان الناقصة التمثيل أو غير الممثلة اطلاقا في أمانة منظمة الانماء الصناعي ممثلة بعدد أكثر مما ينبغي في الأمانة العامة للأمم المتحدة ككل ، الأمر الذى يحول دون القيام تعيين مزيد من الموظفين من هذه البلدان . ومع ذلك ، فالجهود مستمرة لتحسين تمثيل البلدان في اطار برنامج تدبير الموظفين الطويل الأجل الذى يوجهه الأمين العام ، وأبلغت الأمانة العامة أيضا عن حدوث بعض التحسن في تعيين الموظفات خلال السنتين أو السنوات الثلاثة الأخيرة . وأما فيما يتعلق بتعيين الخبراء فقد سحبت نسبة متزايدة من المرشحين من البلدان النامية في عام ١٩٧٤ وكذلك في الشهور الأولى من عام ١٩٧٥ . بيد أنه لن يسمح لهذا الاتجاه بالاضرار بالمرشحين من البلدان الصناعية. ولا تزال تبذل جهود متواصلة لزيادة نسبة المرشحين من البلدان النامية .

١٦٩- وفيما يتعلق بنسبة موظفي الفئة الفنية الى موظفي الخدمات العامة في منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي أعلنت الأمانة أن النسبة الفعلية هي ١ الى ٧ر١ (أى ٣٤١ موظفا من الفئة الفنية مقابل ٥٦٦ موظفا من فئة الخدمات العامة) وليست ١ الى ٩ر٠ ١ كما ذكر أحد الوفود . وتقتصر هذه النسبة فقط على الموظفين في المناصب التي يجرى تمويلها من حساب النفقات العامة لمنظمة الانماء الصناعي . أما النسبة ١ الى ٣ التي ذكرها وفد آخر فتشمل ١٢١ عاملا يدويا بالاضافة الى موظفي الخدمات العامة . وأما فيما يتعلق بتكوين موظفي الخدمات العامة فان ٥٠ في المائة منهم يعملون كمختزلين لموظفي الفئة الفنية ؛ وأما الـ ٥٠ في المائة الآخرون فيقومون بأعمال كتابية معظمها في شعبة الادارة . ووافقت الأمانة على أن تركيز الموارد أمر مستصوب وممكن في آن واحد وأشارت الى الدراسة التي تجرى حاليا لوظائف ومهام الخدمات العامة والعمال اليدويين تحقيقا لقدر أكبر من الانتاجية بالنسبة للفرد .

١٧٠- وردا على سؤال طرحه أحد الوفود ذكرت الأمانة أنه ليس لها أى اعتراض على استخدام الأموال التي تتبرع بها حكومة ما للصندوق الاستئماني العام لمنظمة الانماء الصناعي في بلد تلك الحكومة . بيد أنه ليس لهذه الامكانية الا بضعة سوابق ولا تحدث مرارا .

١٧١- وفي الرد على الاستفسارات المتعلقة بالبرنامج العادى لمنظمة الانماء الصناعي أشارت الأمانة الى أن الاقتراحات التي قدمت الى المجلس بالنسبة لعام ١٩٧٦ قد تم اعدادها مع ايلاء المراعاة الحقة للمبادئ والاجراءات التوجيهية الخاصة بالانتفاع بصندوق البرنامج العادى، طبقا لما أقره المجلس بذاته. هذا وأقر المجلس أيضا خلال دورته الثامنة المنعقدة في أيار/مايو ١٩٧٤ (١)

---

(١) للاطلاع على تقرير المجلس عن دورته الثامنة ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٦ (A/9616) .

بعض التغييرات التي أدخلت على برمجة البرنامج العادى . والأمانة العامة مستعدة لأن تقدم الى المجلس اقتراحات تشمل فترة سنتين للانتفاع بمخصصات البرامج العادية ؛ بيد أن من المستصوب الاحتفاظ بدرجة ما من المرونة في نفقات هذه المخصصات .

١٧٢- وفيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين الاقليميين والاقاليميين ، استرعت الأمانة الانتباه ، الى التقدير الذى اعربت عنه الهيئات الاقليمية التابعة للأمم المتحدة والبلدان النامية التي يعمل فيها الخبراء الاستشاريون ، وأكدت على أهمية المستشارين في تعزيز التعاون بين منظمة الانماء الصناعي وبين الهيئات الاقليمية التابعة للأمم المتحدة .

١٧٣- وأشار الرئيس في جلسة المجلس المائة والحادية والثمانين المعقودة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥ الى أن المدير التنفيذى قد التمس من المجلس في الفقرة ١٨ من الوثيقة ID/B/149/Rev.1 ، فيما يتعلق بالبرنامج العادى للمساعدة التقنية

" الموافقة على اقتراحات البرنامج لعام ١٩٧٦ التي سيتم تمويلها عن طريق اعتماد بمليوني دولار يترتب على الجمعية العامة اقرارها لعام ١٩٧٦ ضمن ميزانية الأمم المتحدة للفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ " .

ثم أعلن الرئيس أنه اذا لم يسمع أى اعتراض على ذلك من أحد فسوف يعتبر أن الطلب قد أقر .

١٧٤- وتقرر ذلك .

١٧٥- وأعرب أحد الوفود عن استمرار اعتراضه على استخدام التبرعات المقدرة للمساعدة التقنية ، وسجل بناء على ذلك تحفظا على ميزانية ١٩٧٦ المقترحة للبرنامج العادى .

الفصل السـابع

المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكوميـة الدولية والمنظمات غير الحكوميـة

١٧٦— عرض على المجلس أثناء مداولاته بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال (أنظر ID/B/SR.176) تقرير عن دراسة طلبات المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية (ID/B/152) .

١٧٧— ودرس المجلس ، في جلسته ١٧٦ المعقودة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، طلبا تقدمت به منظمة البلدان المصدرة للنفط العربي للانضمام الى أنشطة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي .

١٧٨— ووافق المجلس على منح منظمة البلدان المصدرة للنفط العربي ذلك المركز بمقتضى المادة ٧٥ من النظام الداخلي .

دراسة طلبات المنظمات غير الحكومـة

١٧٩— اجتمعت لجنة خاصة مؤلفة من أعضاء مكتب المجلس ومن المدير التنفيذي في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ودرست طلبات الحصول على المركز الاستشاري في منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، الواردة في التقرير (ID/B/152) وأوصت اللجنة الخاصة بأن يمنح المجلس ، وفقا للاجراء الخاص بمنح المركز الاستشاري للمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بتعزيز الانماء الصناعي (٢) ، المركز الاستشاري للمنظمات غير الحكومية التالية :

الرابطة الأوروبية للمحيطات
اتحاد القياس الدولـي
الاتحاد الدولي للجمعيات التكنولوجية والكيمائية المعنية بالجلود
منظمة التغليف العالمية .

١٨٠— وأقر المجلس في جلسته ١٧٦ المعقودة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، توصيات اللجنة الخاصة .

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/7215) ، المرفق ٤ .

الفصل الثامن

ادماج المرأة في الانماء

١٨١- قدم وفد فنلندا في الجلسة العامة ١٧١ المعقودة في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٧٥ مشروع قرار(ID/B/L.185) يتعلق بادماج المرأة في الانماء ، شاركت في تقديمه ألمانيا (جمهورية ألمانيا الاتحادية) والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا (انظر ID/B/SR.171) .

١٨٢- وذكر الوفد المقدم لمشروع القرار لدى تقديمه أن الجمعية العامة قد أعلنت في قرارها ٣٠١٠ (د-٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ، سنة ١٩٧٥ السنة الدولية للمرأة ؛ وعلاوة على ذلك فقد أشار اعلان وخطة عمل ليما ، ولا سيما الفقرات ٣٠ و ٥٣ و ٥٨ (ك) ، فيما أشارت ، الى ادخال وادماج المرأة في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية وذلك في سياق الانتفاع بالموارد البشرية المتوفرة الى أقصى حد ممكن من الانتفاع . وفي رأى هذا الوفد أن لا ينبغي التأكيد على الانتفاع الذى يمكن الحصول عليه من المرأة بوصفها جزءا من الموارد البشرية المتوفرة ، وانما على ضرورة ادماج المرأة في عملية التصنيع وعلى حق المرأة في الاشتراك في الانماء الاقتصادى وفي جني نصيبها الكامل من الجزاء . ولهذه الأسباب قام الوفد الفنلندى والدول التي انضمت اليه في تبني مشروع القرار ، بتقديم مشروع القرار هذا كيما ينظر المجلس فيه .

١٨٣- وفي الجلسة العامة ١٧٤ المعقودة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥ قدم الوفد الفنلندى تنقيحا لمشروع القرار (ID/B/L.185/Rev.1) وشاركته في ذلك الأرجنتين وألمانيا (جمهورية ألمانيا الاتحادية) وايطاليا وجامايكا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد وفرنسا والكويت والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية (انظر ID/B/BR.174) .

١٨٤- وفي الجلسة ١٧٤ المعقودة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥ اعتمد المجلس القرار بالتزكية (انظر المرفق ١ ، القرار ٤٤ (د-٩) .

الفصل التاسع

جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الانماء الصناعي وللدورتين السادسة والسابعة للجنة الدائمة

١٨٥- عرض على المجلس أثناء مداولاته بشأن البند ١١ من جدول الأعمال (انظر ID/B/SR.182 ، الفقرات ١١ - ١٧) مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الانماء الصناعي وللدورتين السادسة والسابعة للجنة الدائمة ، على نحو ما أعدته الأمانة العامة (ID/B/L.189) .

١٨٦- واعتمد المجلس في جلسته ١٨٢ المعقودة في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الانماء الصناعي وللدورتين السادسة والسابعة للجنة الدائمة بعد أن أدخل عليه التعديلات التي اقترحها فريق الاتصال غير الرسمي ، وذلك على النحو التالي :

جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة لمجلس الانماء الصناعي

١ - افتتاح الدورة.

٢ - انتخاب أعضاء المكتب .

٣ - اعتماد جدول الأعمال .

٤ - المناقشة العامة .

٥ - تقريرا اللجنة الدائمة عن دورتيها السادسة والسابعة .

٦ - متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، بما في ذلك استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما .

٧ - متابعة قرارات وتوصيات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة فيما يتعلق بالانماء الصناعي .

٨ - المسائل التنظيمية والمالية .

٩ - المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .

١٠- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة لمجلس الانماء الصناعي والدورتين الثامنة والتاسعة للجنة الدائمة .

١١- مواعيد وأماكن انعقاد الدورة الحادية عشرة لمجلس الانماء الصناعي والدورتين الثامنة والتاسعة للجنة الدائمة .

١٢ — اعتماد تقرير الدورة العاشرة .

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة الدائمة

١ — افتتاح الدورة .

٢ — انتخاب أعضاء المكتب .

٣ — اعتماد جدول الأعمال .

٤ — متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي :

(أ) القرارات والتوصيات المحالة من الدورة التاسعة لمجلس الانماء الصناعي ؛

' ١ ' مشروع القرار المتعلق بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والتصنيع في البلدان النامية ؛

' ٢ ' مشروع القرار المتعلق بالتعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا ؛

' ٣ ' مشروع القرار المتعلق بانشاء نظام للتأمين لضمان العقود التي تبرمها البلدان النامية مع مؤسسات من البلدان المتقدمة ؛

' ٤ ' الاقتراح المقدم من الوفد السنغالي الخاص بانشاء فريق استشارى تقني مشترك تابع لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي لاسداء النصح وتقديم التوصيات للمجلس بشأن المشاريع والبرامج التنفيذية ؛

(ب) التقدم المحرز في تنفيذ أهداف وتدابير اعلان وخطة عمل ليما .

٥ — متابعة مقررات وتوصيات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة فيما يتعلق بالانماء الصناعي .

٦ — تنسيق النشاطات داخل مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة في مجال الانماء الصناعي .

٧ — النظر في اختصاصات صندوق الانماء الصناعي وقواعد عمله وادارته .

٨ — التقرير المرحلي عن المناقشات التي دارت بين الأمين العام والمدير التنفيذى فيما يتعلق بالأعمال المتصلة ببرنامج منشورات منظمة الأمم المتحدة بالانماء الصناعي .

٩ — التقرير المرحلي عن المناقشات بين المدير التنفيذى وبين مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن اجراءات انتقاء المشاريع وتوزيعها واقرارها .

١٠ — التقرير المرحلي عن المساعدة المقدمة الى المنطقة السودانية الساحلية .

١١ — اعتماد تقرير الدورة السادسة .

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة الدائمة

١ — افتتاح الدورة .

٢ — انتخاب أعضاء المكتب .

٣ — اعتماد جدول الأعمال .

٤ — استعراض وتقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما .

٥ — نشاطات منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي :

(أ) موجز النشاطات في عام ١٩٧٥ : تقرير المدير التنفيذى ؛

(ب) استكمال الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ .

٦ — تقييم نشاطات منتقاة للمنظمة .

٧ — اعتماد تقرير الدورة السابقة .

١٨٧ — أعلن أحد الوفود أنه لا يجد أية صعوبة في قبول مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة الدائمة ، ولكنه فيما يتعلق بالبند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت يكرر وجهة النظر القائلة بأنه يجب على الأمانة العامة أن تعلم اللجنة الدائمة بالاجراءات المتخذة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرتين ٣ (أ) و ٤ من منطوق قرار مجلس الانماء الصناعي ٤٥ (د — ٩) . ويرى الوفد ذاته أنه يجب أن تتلقى اللجنة الدائمة في دورتها السادسة تقريرا تحليليا من اعداد الأمانة العامة يتضمن دراسة مقارنة للمزايا والمساوئ المترتبة على انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية مشفوعا بشرح أكثر وضوحا للخطوات التي تعتزم الأمانة اتخاذها فيما يتعلق بتنظيم مشاورات على الأصعدة العالمية والاقليمية والقطاعية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي .

الفصل العاشـــر

مواعيد وأماكن انعقاد الدورة العاشرة لمجلس الانمـــــاء الصناعي والدورتين السادسة والسابعة للجنة الدائمـــــة

١٨٨— نظر المجلس في جلستيه ١٨٢ و ١٨٣ المعقودتين في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ مسألة مواعيد وأماكن انعقاد دورته العاشرة والدورتين السادسة والسابعة للجنة الدائمة .

١٨٩— وقد تقرر عقد دورة المجلس العاشرة في فينا من ٢٠ الى ٣٠ نيسان/ابريـــل ١٩٧٦ . وتقرر أيضا عقد الدورة السادسة للجنة الدائمة في فينا من ١ الى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ وعقد الدورة السابعة للجنة الدائمة في فينا أيضا من ٣٠ آذار/ مارس الى ١٤ نيسان / ابريـــل ١٩٧٦ . وبالنظر الى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قررت عقد دورة للجنتها المعنية بالادارة والميزانية من ٦ الى ٨ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، فقد طلب الى المدير التنفيذى التشاور مع الوكالـة الدولية للطاقة الذرية حول امكانية ارجاء عقد دورتها هذه الى موعد لاحق .

الفصل الحادى عشـــر

ادراج غرينادا في قائمة الدول جيم وغينيا ـ بيساو في قائمـــة الدول ألف المرفقتين بقرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د ـ ٢١)

١٩٠ ـ قررت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين وبقرارها ٣٣٠٥ (د ـ ٢٩) المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن تنقيح قوائم الدول التي يجوز انتخابها لعضوية مجلس الانماء الصناعي ادراج غرينادا في القائمة جيم وغينيا ـ بيساو في القائمة ألف من مرفق قرارهـــا ٢١٥٢ (د ـ ٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٦٦ .

١٩١ ـ وأحاط المجلس علما ، في جلسته ١٨٢ المعقودة في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ ، بقرار الجمعية العامة المشار اليه في الفقرة السابقة طبقا للجملة الأخيرة من الفقرة الرابعة من الفرع الثاني مـــن قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د ـ ٢١) القاضي بانشاء منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي .

الفصل الثاني عشـــــــر

النظر في تقرير الدورة التاسعـــــــــــــة

١٩٢- أبدى أحد الوفود ، أثناء النظر في التقرير ، تحفظات فيما يتعلق بفائدة احداث منصب جديد لمدير تنفيذي بالانابة في الوقت الراهن وذكر أنه قد تم التأكيد مرات عديدة خلال الـــدورة الحالية على ضرورة تخفيض عدد مناصب المديرين في الأمانه .

١٩٣-وتحدثت عدة وفود عن ضرورة اصلاح النظام الحالي المتبع في اعداد التقارير عن مداولات المجلس . فاقترح أحد الوفود أن تقتصر التقارير في المستقبل على استعراض وجيز وتحليلي للأعمال المنجزة خلال دورة ما ، مع بيان بالقرارات المتخذة ، مقرون باحالات الى المحاضر الموجزة حسبما يقتضي الحال . وطلب وفد آخر من السلطات المختصة داخل الأمانة العامة الاضطلاع بدراسة ترمي الى تحسين أساليب اعداد تقارير المجلس ، التي هي حاليا ، في نظر هذا الوفد ،غير فعالة .

١٩٤- واعتمد المجلس بالاجماع ، في جلسته ١٨٣ المعقودة في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ التقـــرير المعد عن أعمال دورته التاسعة .

١٩٥- واستمع المجلس في جلسته ١٨١ المعقودة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥ الى اقتراح تقدم به الرئيس مفاده انه ، بالنظر الى أن المجلس كان في دورته التاسعة يعالج مسائل تتصـــــل بالمؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، فهو يقترح بأن يوصي المجلس باحالـــة التقرير الخاص بأعمال دورته التاسعة ليس فقط الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين والى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بل الى الجمعية العامة في دورتهـــــــا الاستثنائية السابعة أيضـــا .

١٩٦- وتقرر ذلك .

الفصل الثالث عشـــــــر

اختتام دورة المجلس التاسعـــــــــــــــــة

١٩٧- بعد الاستماع الى البيانات التي أدلى بها رئيس الدورة التاسعة وممثلو مختلف المجموعات الجغرافية اختتم المجلس دورته التاسعة في تمام الساعة الثامنة والدقيقة الخمسين من مســـــــــاء يوم ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ .

المرفق الأول

القرارات المتخذة من قبل مجلس الانماء الصناعي في دورته التاسعة

المحتويات

٤٤ (د - ٩) - ادماج المرأة في الانماء

٥٥ (د - ٩) - متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

القرار ٤٤ (د - ٩) ادماج المرأة في الانماء

ان مجلس الانماء الصناعي ،

اذ يأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المتخذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ الذي يبين الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، التي تتضمن بين أهدافها الادماج التام للمرأة في المجهود الانمائي الكلي ،

واذ يشير الى أن الجمعية العامة أعلنت في القرارين ٣٠١٠ (د - ٢٧) المتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٣٢٧٥ (د - ٢٩) المتخذ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، أنه يجب تكريس السنة الدولية للمرأة ١٩٧٥ ، في جملة أمور ، لمضاعفة العمل لضمان الادماج التام للمرأة في المجهود الانمائي الكلي ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٣٣٥٢ (د - ٢٩) المتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن توظيف المرأة في أمانات المنظمات الداخلة في مجموعة الأمم المتحدة ،

واذ يشير كذلك الى أحكام اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي (أ) بشأن الادماج التام للمرأة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، وبصفة خاصة ، في عملية التصنيع ، وذلك على أساس مبدأ الحقوق المتساوية ،

واذ يلاحظ طلب مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دورته التاسعة عشرة (ب) بأن يكون ادماج المرأة في الانماء موضع الاعتبار المستمر في صياغة وتصميم وتنفيذ المشاريع والبرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،

(أ) أنظر A/10112 ، المرفق ، الفصل الرابع .

(ب) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة التاسعة والخمسون ، الملحق رقم ٢ (E/5646) ، الفقرة ١٥١ .

واذ يأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيتين ١٠٠ (١٩٥١) (جـ) و ١١١ (١٩٥٨) (د) الصادرين عن منظمة العمل الدولية بشأن التعويضات المتساوية وبشأن التمييز في التوظيف والعمل ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار أيضا تصميم عدة هيئات من مجموعة الأمم المتحدة على النضال من أجل استخدام الامكانات البشرية استخداما مناسبا وتحسين نوعية الحياة للجميع ، وزيادة اسهام المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادها وذلك بصفة خاصة عن طريق ضمان تكافؤ الفرص للمرأة في مجال التعليم والتدريب والعمالة ،

١ — يدعو المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي الى اهتبال كل فرصة للمشاركة في الجهود المشار اليها في فقرات الديباجة فيما يتعلق بميدان الاختصاص الخاص للمنظمة ؛

٢ — ويرجو المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، أن يعمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات ذات العلاقة في مجموعة الأمم المتحدة ، على ابقاء برامج المنظمة وأولوياتها قيد الدراسة بغية ايلاء الاهتمام اللازم لمسألة ادماج المرأة في عملية التصنيع وخاصة فيما يتعلق بما يلي :

(أ) أهمية العمل على أن تتاح للمرأة ، بقطع النظر عن مركزها الزواجي ، الفرص ذاتها المتاحة للرجل في ميدان العمالة المأجورة ، وأهمية الاستقلال الاقتصادى الناجم عن مثل هذه العمالة في تعزيز مركز المرأة في المجتمع ؛

(ب) أهمية ضمان الانتفاع على أكمل وجه بالموارد البشرية المتوفرة ، عن طريق ادخال المرأة في الأنشطة التدريبية المتصلة بالانماء الصناعي على جميع المستويات ولجميع التخصصات المهنية من مستوى الادارة حتى مستوى العمل في المتاجر ؛

(ج) تساوى المرأة مع الرجل في الأجر ، والتساوى في المعاملة فيما يتعلق بالأعمال المتساوية في القيمة في ميدان الصناعة ؛

(د) تعزيز الصناعات التحضيرية للمنتجات الزراعية والصناعات التحويلية في المناطق الريفية ، ولا سيما الصناعات الصغيرة ، التي توفر للمرأة عمالة منتظمة في مثل هذه المناطق ؛

٣ — ويوصي بوجوب تحقيق توازن عادل بين المرأة والرجل في ملاك موظفي منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، لا سيما في المناصب العليا ومناصب المديرين ، في نهاية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، مع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة ؛

(جـ) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٦٥ ، الصفحة ٣٠٣ .

(د) المرجع نفسه ، المجلد ١٩٦ ، ص ١٨٣ .

٤ - ويرجو أيضا المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي أن يقدم تقريرا سنويا الى مجلس الانماء الصناعي عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٧٤
٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥

القرار ٤٥ (د - ٩) متابعة مقررات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ان مجلس الانماء الصناعي ،

اذ يشير الى اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي (هـ) ، الذى يشكل اسهاما ايجابيا في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،

واذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ا - ٦) و ٣٢٠٢ (د ا - ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، والمتخذين في دورتها الاستثنائية السادسة ، بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،

واذ يشير الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩١١ (د - ٥٧) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ ،

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٠٨٧ (د - ٢٨) المتخذ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الذى عهد فيه الى المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي بمهمة وضع مبادئ التصنيع وتحديد الوسائل التي يستطيع بها المجتمع الدولي ككل اتخاذ ما يلزم من الاجراءات في مجال الانماء الصناعي في اطار أشكال جديدة للتعاون الدولي ،

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣١٧٢ (د - ٢٨) المتخذ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ الذى قررت فيه عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرّس للانماء والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ يشير الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (و) الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ،

واذ يؤكد الحاجة الى تفصيل مبادئ التصنيع باستمرار من أجل تحقيق الانماء الصناعي السريع الكامل في اطار نظام اقتصادى دولي جديد مع الاحترام الكامل لسيادة الدول ،

(هـ) أنظر A/10112 ، المرفق ، الفصل الرابع .

(و) قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المتخذ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ .

واذ يدرك الحاجة الى السرعة في تنفيذ توصيات ومقررات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي (ز) ،

١ - يرجو جميع الحكومات أن تتخذ بصورة فردية وجماعية أو باحدى الصورتين التدابير والقرارات الضرورية اللازمة للتنفيذ الفعال لتعهداتها بالنسبة لاعلان وخطة عمل ليما للانماء والتعاون في مجال الصناعة ؛

٢ - ويدعو جميع المنظمات والمؤسسات والهيئات الفرعية والمؤتمرات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة أن تبادر ، كل في مجالات اختصاصها ، الى اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ اعلان وخطة عمل ليما ؛

٣ - ويرجو المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، بغية التنفيذ المبكر لمقررات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، القيام بما يلي :

(أ) أن يتخذ فورا جميع التدابير اللازمة لتكييف برنامج عمل منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وفق الأولويات التي قررها المؤتمر العام الثاني وان يجرى التغييرات الهيكلية الداخلية المناسبة كيما يأخذ بعين الاعتبار الكامل المهام الموكولة الى المنظمة ؛

(ب) أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، يتناول التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها في الدورة التاسعة لمجلس الانماء الصناعي بهدف تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما ؛

(ج) أن يلتمس بصورة دورية ، من الحكومات والمنظمات الدولية المعنية ، تقديم معلومات عن الاجراءات المتخذة والتقدم المحرز في مجال تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما وأن يرفع الى المجلس الانمائي الصناعي واللجنة الدائمة تقارير تتضمن الرسائل التي وردته ، مشفوعة بتعليقاته واقتراحاته هو فيما يتعلق بتنفيذ اعلان وخطة عمل ليما على وجه أكمل وأسرع ؛

٤ - ويوصي باجراء تعديل مناسب للخطة المتوسطة الأجل (ح) والميزانية البرنامجية (ط) لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي بحيث تعكسان بصورة كاملة الأولويات المقررة والمهام الاضافية الموكولة الى منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي من قبل المؤتمر العام الثاني وتضمنان توفير موارد كافية للمنظمة لتمكينها من تنفيذ الأحكام المتصلة بذلك من اعلان وخطة عمل ليما ؛

٥ - ويلاحظ الخطوات المتخذة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي بشأن وضع مشروع النظام الأساسي لوكالة متخصصة للانماء الصناعي ويرجو أن يتأكد الأمين العام والمدير التنفيذى من آراء حكومات سائر الدول الأعضاء في

(ز) أنظر A/10112 .

(ح) أنظر ID/B/153 .

(ط) أنظر ID/B/154 .

الأمم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول مشروع النظام الأساسي المقترح ، الذى يمكن عندئذ رفعه الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة مشفوعا بالآراء التي تم الاعراب عنها في الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ؛

٦ — ويقرر أنه سيكون مسئولا عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما وعن تقديم التوجيهات المناسبة الى الأمانة العامة أثناء اضطلاعها بهذه المهمة ؛

٧ — ويقرر أيضا أن تنظر اللجنة الدائمة ، في دورتها السادسة ، في اختصاصات وقواعد عمل وادارة صندوق الانماء الصناعي ؛

٨ — ويقرر كذلك أن تقوم اللجنة الدائمة ، في دورتها السادسة ، باجراء تقييم أولي للتقدم المحرز في مجال تنفيذ أهداف وتدابير اعلان وخطة عمل ليما وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى مجلس الانماء الصناعي في دورته التاسعة .

الجلسة العامة ١٨١
٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٥

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق السابقة للدورة ، المقدمة الى مجلس الانماء الاقتصادى للنظر فيها في دورته التاسعة

ID/B/146	جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة
ID/B/147	تقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الخامسة
ID/B/148	جدول الأعمال المؤقت المشروح
ID/B/149/Rev.1	البرنامج العادى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي للمساعدة التقنية لعام ١٩٧٦
ID/B/150 and Corr.1 and Corr.4	التقرير السنوى للمدير التنفيذى ، عام ١٩٧٤
ID/B/151	تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن أعمال دورتها الخامسة
ID/B/152	النظر في طلبات المنظمات الحكومية الدولية والدولية وغير الحكومية
ID/B/153	الخطة متوسطة الأجل لفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩
ID/B/154	الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧
ID/B/155 and Add.1	متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 1.50
(or equivalent in other currencies)

15510 - September 1975 - 425

GA/XXX, Suppl. 16